

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الجمعة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين (فنلندا)

المفاوضات بشأن المواد الانشطارية لم يتسن لها حتى أن تبدأ، بينما لم تبدأ أيضا المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية.

لقد دخلت عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف في طريق مسدود، وإن الخطوات الأحادية والثنائية المتخذة لم تعالج معالجة كافية مسألة المواد الانشطارية ولا الاستمرار في نشر آلاف الأسلحة وبرامج تطويرها وتحديثها. كما لم تسفر التطورات الجديدة في مجال منع الانتشار أثناء السنة المنصرمة عن أي حل مرتقب بشأن القضايا المتعلقة في الأمد القصير.

وبرزت تهديدات جديدة مثل الهجمات الحاسوبية، وتلك التهديدات لم تتوقف عن التطور السريع. ولا نعرف إلا القليل عن آثارها المحتملة على عالمنا المتزايد التكافل، وإننا نفتقر بالتأكيد إلى الأدوات اللازمة لمواجهة التحديات الجديدة. وثمة طائفة كبيرة متنوعة من المخاطر الأخرى - المتعلقة، على سبيل المثال، بأوجه التقدم في علوم الحياة أو بالأمن في الفضاء الخارجي - تتطور بسرعة تفوق تطور الصكوك الدولية السارية المفعول.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد الجويلي (مصر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود من ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد فازيل (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن

أضم صوتي إلى أصوات ممثلي الوفود السابقة لتهنئة الرئيس على توليه رئاسة اللجنة.

ينطوي نزع السلاح على الكثير من التحديات الأمنية التي ستظل شاغلا رئيسيا ما لم تعالج بصورة مناسبة. وتظل الأسلحة النووية خطرا يهدد حياة الجنس البشري، بينما يظل النظام الذي وضع للتعامل معها ناقصا. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تعطي جوابا شاملا لمواجهة كل التحديات التي تفرضها تلك الأسلحة. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يبدأ سريانها بعد. وإن

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



سيكون بدء دورة الاستعراض الجديدة في العام المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بداية سلسلة أمرا جوهريا لتقوية ذلك النظام الأساسي أكثر ولتنفيذه بطريقة أفضل. وإن مصداقية معاهدة عدم الانتشار ستعتمد كثيرا على التنفيذ التام لخطة العمل المعتمدة في مؤتمر ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وإن سويسرا ترغب مخلصا في الحصول على ردود من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تنفيذها للخطوات المتعلقة بواجباتها تجاه نزع السلاح.

المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية سيشهد فرصة قيمة أخرى لتحقيق التقدم. وتوقع سويسرا من المؤتمر أن يقرر تعديل هيكلية أنشطة ما بين الدورات المستقبلية حتى تشمل الأفرقة العاملة، لكفالة قدرة الاتفاقية على التجاوب مع التطورات العلمية المتغيرة باطراد. وينبغي أيضا استحداث آلية، ضمن ذلك الإطار، لتيسير التعاون والمساعدة وتعزيز الدعم المقدم حاليا في مجال التنفيذ. وتوقع أيضا من استعراض تدابير بناء الثقة أن يستكمل أيضا المنهجية الحالية بما استجد وأن يعالج استخدام المعلومات المتصلة ببناء الثقة. وتعتبر انطلاقة العملية الخاصة بالنظر المشترك في المفاهيم المتصلة بإثبات الامتثال مسألة ذات أهمية حاسمة أيضا.

ثمة عدة مناسبات وأحداث سيشهد أيضا فرصة للتحرك قدما في مجال الأسلحة التقليدية. فمؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بمعاهدة للاتجار بالأسلحة سيكون بوضوح حدثا تاريخيا هاما في العام المقبل. ويحدونا الأمل أن تفضي الجهود المضمونية التي اضطلع بها في السنوات الأخيرة إلى إبرام معاهدة قوية وشاملة وملزمة قانونا تعالج بطريقة فعالة شتى جوانب الاتجار الدولي بالأسلحة وتضع معايير عالية لنقل الأسلحة.

وفي مجال الأسلحة التقليدية فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب، ما زالت تقتل وتبتر أطراف الناس وتؤجج أعمال العنف المسلح. وإن الصكوك التي وضعت لمواجهة تلك التحديات ينبغي تشديدها وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها بفعالية أكبر.

وتعتقد سويسرا أن قائمة التحديات التي يتعين التغلب عليها في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار تزداد طولا يوما بعد يوم. والمطلوب بالتالي تحقيق تقدم كبير للنجاح في مواجهة تلك التحديات. وفي ذلك الصدد أصبح الأخذ بنهج متطورة على مختلف المستويات ضروريا. ويجب علينا أن نتصرف من منظور عالمي طويل الأمد يدمج بين المصالح الأمنية الوطنية ضمن مفهوم أوسع للأمن والاستقرار. ويجب استكمال النهج التقليدي الجامد للأمن بالتركيز على الأمن البشري وحقوق الإنسان والتنمية وحماية المناخ والبيئة والصحة العامة، من بين مجالات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت النهج المتعددة القطاعات والتحالفات عبر الأقاليم تكتسي أهمية متزايدة، مع الاستفادة على الدوام من النهج التي ثبت نجاحها في الماضي.

أخيرا وليس آخرا، تلزمتنا آلية فعالة لنزع السلاح. وينبغي لمؤسستها - وتحديدًا مؤتمر نزع السلاح - أن تستجيب لشواغل الكثيرين الذين يريدون بدء المفاوضات بدلا من السماح لقلّة قليلة بأن تمنع حتى البدء في التفاوض من أجل حماية مصالحها الضيقة.

وفي ظل هذه الخلفية من المشاكل التي لم تحسم، وفي ضوء الظروف المؤسسية والسياسية، يظل تحقيق تقدم ذي مغزى صعب المنال. ولكن الفترة المتبقية من عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢ سيتيحان فرصا كثيرة لتحقيق تقدم كبير، إذا أفلحنا في إبداء الإرادة السياسية الضرورية.

الذي عقد في لبنان قبل بضعة أسابيع. لقد أفلح المؤتمر في تحقيق التقدم، سواء من حيث إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية أو من حيث أثرها على أرض الواقع. وتعكف سويسرا حاليا على إجراءات المصادقة على ذلك الصك وستواصل المساهمة بهمة في تنفيذه.

المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه سيعقد في عام ٢٠١٢، وسيتيح المؤتمر الاستعراضي الفرصة لتعزيز ذلك الصك الهام. وسويسرا تؤمن بأن الوقت قد حان لتسريع تنفيذه وتحسينه كثيرا.

والمؤتمر الاستعراضي الوزاري الثاني لإعلان جنيف المتعلق بالعنف المسلح والتنمية سيعقد في جنيف يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونتوقع أن يثمر عن إعادة تأكيد لإرادة بتحقيق تخفيضات قابلة للقياس، بحلول عام ٢٠١٥، في العبء العالمي للعنف المسلح وتحقيق تحسينات ملموسة في التنمية أيضا.

ولئن كان الكثير قد تم إحرازه صوب زيادة فهم الصلات بين العنف المسلح والتنمية والطرق الكفيلة بتخفيض مخاطر العنف المسلح، يتعين إنجاز الكثير لتعزيز الجهود بطريقة منهجية من أجل كفالة السلامة والأمن.

ختاما، إن الأشهر المقبلة ستتيح أيضا فرصة لنا للعمل في سبيل زيادة القدرة التشغيلية والفعالية في العملية الرامية إلى الدفع قدما بنزع السلاح ومنع الانتشار. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن تغلب على الأزمة المؤسسية الحالية، قبل أن يؤدي الجمود إلى تقويض مصداقية عنصر هام من منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نتوصل إلى الاتفاق على الوسائل الضرورية لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح وتحديد الطرق الكفيلة باستخدام الموارد البشرية

ونعتبر مشاريع الوثائق التي أعدها السفير روبرتو غارسيا موريتان، رئيس اللجنة التحضيرية، نقطة بداية مفيدة للمفاوضات. والمعاهدة ينبغي أن تكون شاملة، سواء من حيث نوع الأسلحة المشمولة بها أو نوع النقل المشمول بها. وعند منح رخصة بالتصدير، يجب أن تؤخذ في الحسبان مختلف المعايير، مثل القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والآثار المحتملة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد المتلقي، فضلا عن مخاطر إساءة استعمالها وتسليمها إلى جهات أخرى.

واتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفردة الضرر أو عشوائية الأثر، التي سيعقد مؤتمرها الاستعراضي في الشهر القادم، وصلت الآن إلى منعطف حاسم. ونأسف من أن المفاوضات الرامية إلى وضع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية لم تتمخض حتى الآن عن اقتراح يحظى بتوافق الآراء.

وسويسرا، شأنها شأن بلدان أخرى، تظل تشعر بالقلق من أنه، بسبب تعذر الاتفاق على مشروع البروتوكول، لن يكون في الميدان صك يساعد مباشرة في حماية السكان المدنيين من الأذى المستقبلي للآثار العشوائية لتلك الأسلحة. ولذلك تحث سويسرا مستعملي ومنتجي تلك الأسلحة على أن يتأملوا في عواقب فشل الاتفاق على مشروع النص وأن يزيدوا الشفافية في عملية التفاوض بتقديمهم معلومات عن تأثير مشروع البروتوكول على مخزوناتهم كما ونوعا. ونشدد كذلك على الحاجة إلى التركيز على إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وبروتوكولاتها، وكذلك على آليات تنفيذها المعزز.

وعلى سبيل الاستطراد، نرحب بنتائج الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الذخائر العنقودية،

والفكرية الرائعة المتاحة في جنيف استخداماً أفضل.
وسويسرا تلتزم التزاماً ثابتاً بتوطيد أركان المؤسسات التي
قدمت لنا خدمات جليلة في الماضي والحفاظ عليها.

الداخل والخارج إلى السلام ومطالبتهم به، لا يزال تكديس الأسلحة مستمرا، وتجري المناورات الحربية النووية المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلا توقف في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لها.

ولدى استعراض الحالة النووية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعلنت الولايات المتحدة رسميا عن استبعاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة الدول التي ستحصل على ضمانات أمن سلبية. ويدل هذا الأمر في جوهره على أن سياسة الولايات المتحدة لم تتغير فيما يتعلق بادعائها الحق في توجيه ضربة وقائية نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. في آب/أغسطس، أجرت الولايات المتحدة، على الرغم من التحذيرات المتكررة من بلدي، مناورات حرب نووية تحت اسم حارس الحرية أولجي، حشدت فيها أعدادا هائلة من القوات المسلحة في كوريا الجنوبية.

ثمة سبب آخر أساسي لزيادة حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية يتمثل في انعدام آليات للسلام. لقد مر أكثر من نصف قرن منذ انتهاء الحرب الكورية، ومع ذلك لم تُنشأ حتى الآن أي آلية للسلام. ويوجد بدلا من ذلك نظام الهدنة الذي عفا عليه الزمن، وهو من مخلفات الحرب الباردة. لذلك، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، من المنظور القانوني والتقني، في حالة حرب. وما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، بصفتها الطرفين المباشرين في اتفاق الهدنة الكورية، تبقيان على حالة العداء بينهما وترفع كل منهما البندقية في وجه الأخرى، فإنه لا يمكن عمل أي شيء للتخفيف من حدة عدم الثقة المتبادل بينهما أو لترع السلاح في شبه الجزيرة الكورية.

اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، العام الماضي، إبرام اتفاق سلام. ذلك الاقتراح هو أكثر تدابير بناء الثقة فعالية لإزالة انعدام الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية

ونحن أيضا على استعداد للمساهمة في تنشيط الآليات القائمة وإصلاحها واستكشاف سبل جديدة لتطوير الأدوات اللازمة من أجل التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أهنيئ الرئيس على انتخابه رئيساً للجنة الأولى. وأعتقد أن هذه الدورة ستوج بالنجاح بفضل قيادته القديرة.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا في الاجتماع الثالث للجنة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد انتهت الحرب الباردة قبل ٢٠ عاما. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة تواجه الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح وإرساء السلام والأمن في العالم. ففي العلاقات الدولية القائمة اليوم، تُمارس علنا سياسة الهيمنة واستخدام القوة والابتزاز النووي ويُترجم ذلك إلى أفعال. ولا تزال الصراعات المسلحة وحالة انعدام الأمن تراوح مكانها في أجزاء مختلفة من العالم، مما يهدد حق الدول ذات السيادة في الوجود. ولا تشكل شبه الجزيرة الكورية استثناء عن هذه الحالة.

يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لإلقاء الضوء على الأسباب الجذرية للحالة التي ما فتئت تتدهور في شبه الجزيرة الكورية. فبعد أكثر من نصف قرن، لا تزال شبه الجزيرة الكورية، التي قسّمتها القوى الخارجية قسرا إلى قسمين، في حالة لا حرب ولا سلام. لقد نشأت المسألة النووية، جنبا إلى جنب مع الحالة المتفجرة دوريا واستمرار التوتر في شبه الجزيرة الكورية، بسبب العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، مما أدى إلى عدم الثقة والمواجهة. وعلى الرغم من تطلع الجميع في

السيد فميشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أولاً أن أنضم إلى الوفود السابقة في التقدم بالتهنئة
إلى الرئيس على توليه رئاسة اللجنة الأولى.

من دواعي سروري أن أشارك في أعمال اللجنة
الأولى، التي تجتمع من أجل إرساء الأسس لإجراء نقاش
مثمر في الجمعية العامة بشأن المشاكل في مجال نزع السلاح
النووي وعدم الانتشار.

يرى وفد بلدي أن مسألة نزع السلاح لها أهمية
حاسمة للسلام والتنمية في العالم، ويعتقد أن نزع السلاح
العام والكامل يمثل حجر الزاوية للأمن الدولي. تؤيد أوكرانيا
على الدوام النهج المتعدد الأطراف للتعامل مع نزع السلاح
والمسائل الأمنية الأخرى. ومع الاعتراف بالمأزق الحالي الذي
تمر به جهود نزع السلاح، نؤكد مجدداً التزامنا التام بتعزيز
آلية نزع السلاح الحالية وتعميق التعاون من أجل تقوية نظام
نزع السلاح وعدم الانتشار.

تمنحنا الأحداث الأخيرة في المحافل الدولية الأمل في
أن تؤيد الدول الأخرى هذا النهج. ويمثل مؤتمر القمة بشأن
الأمن النووي الذي عقد في واشنطن العاصمة، والتوقيع على
معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية
والاتحاد الروسي، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، تعهدات
تاريخية من شأنها أن تحدد مسار الأنشطة المقبلة.

نحن نؤيد تلك التطورات تأييداً كاملاً، وسنظل نقدم
إسهاماتنا الخاصة في العملية. وآخر تلك الإسهامات التزامنا
بالقضاء على جميع مخزوناتنا من اليورانيوم عالي التخصيب.
لقد أعلن ذلك القرار الرئيس فيكتور يانوكوفيتش في مؤتمر
قمة الأمن النووي. ورسالتنا الأساسية واضحة، وهي أن
أوكرانيا تحمل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح على
محمل الجد.

الديمقراطية والولايات المتحدة. ومن شأن إبرام اتفاق السلام
الذي اقترحه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشكل
قوة دافعة قوية لكفالة نزع السلاح النووي في شبه
الجزيرة الكورية.

نعتقد اعتقاداً قوياً بأن اقتراحنا إبرام اتفاق سلام
اقتراح جيد سواء في ضوء الحالة الأمنية الغريبة في شبه
الجزيرة الكورية أو فيما يتعلق بالسلام والأمن الإقليميين.
وتمسك حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمسكاً
راسخاً بموقفها الداعم لكفالة السلام والأمن وتسريع
نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية من خلال
الحوار والمفاوضات.

تتطلب الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية أن
تغتنم الأطراف المعنية الفرصة بأن تتخذ قراراً حريماً وجيد
التوقيت يتصدى للأسباب الجذرية الأساسية من خلال
الحوار. والطرف الرئيسي في هذه الحالة هو الولايات المتحدة
الأمريكية. تتبع المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية
بالكامل من السياسة العدائية والتهديدات النووية للولايات
المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك فإن
الولايات المتحدة هي الطرف الرئيسي المسؤول عن سببها
الجذري والقادر على معالجته. فإن كانت الولايات المتحدة
مهممة حقاً بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية،
فيجب عليها أن توقف الأعمال العسكرية العدائية، التي
لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات القائمة، وعليها أن تستجيب
لاقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الداعي إلى إبرام
اتفاق سلام.

بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يمثل
صون السلم والأمن وتعزيز الرخاء المشترك في شبه الجزيرة
الكورية وفي بقية أنحاء العالم واجبا مقدساً. وسنبذل قصارى
جهدنا لتحقيق تلك الأهداف.

المهم بشكل متزايد العمل من أجل التوصل إلى حلول وسط وإلى توافقٍ في الآراء توحيداً لجهود جميع الدول المشاركة.

وأوكرانيا مقتنعة بأن وضع جدول أعمال متوازن، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع الدول، هو السبيل الوحيد لكسر الجمود في المؤتمر.

وغني عن القول بالنسبة لأوكرانيا إن على الدول عدم استخدام أسلحتها النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كما لا يمكنها أن تسعى استخدام مركزها النووي للمساعدة في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو التشجيع على ذلك بأي حال من الأحوال في العلاقات الدولية، أو ممارسة أي نوع من الضغط على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ما يشكل انتهاكاً لحقوقها السيادية. ومن الأدوات العملية لضمان هذا الأمر الإمعان في تأييد ضمانات الأمن السلبية وتطويرها. ولذلك تعتقد أوكرانيا أنه ينبغي التأكيد مجدداً على الضمانات الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) في وثيقة متعددة الأطراف ذات صلة ملزمة قانوناً. ولطالما دعمنا هذا المبدأ وسنظل ندعمه.

تلك هي الفكرة الرئيسية الكامنة وراء مشاركة أوكرانيا في إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بوضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها.

ما من ضمان من أن الأسلحة النووية لن تستخدم أبداً إلا بإزالتها. بيد أن مجرد التصريحات ليس كافياً لتحقيق ذلك الهدف. بل يتطلب ذلك مجموعة من الخطوات العملية. تتمثل إحدى تلك الخطوات في وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية. وبالتالي فإن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سوف يكون خطوة هائلة نحو نزع السلاح

كانت مبادرة أوكرانيا إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالاستخدام المأمون والمتكرر للطاقة النووية، الذي عقد في كييف في شهر نيسان/أبريل الماضي، خطوة أخرى على طريق تنفيذ التزامات مؤتمر القمة بشأن الأمن النووي - وهي الترويج لفكرة تحويل المفاعلات النووية التي تعمل بوقود اليورانيوم العالي التخصيب إلى مفاعلات تعمل باليورانيوم المنخفض التخصيب، فضلاً عن كفالة حقوق الدول غير النووية في الحصول على المواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقاً لمتطلبات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان مؤتمر قمة كييف أيضاً جزءاً لا يتجزأ من برنامج تحضيري أوسع نطاقاً لمؤتمر القمة المقبل بشأن الأمن النووي، المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في كوريا الجنوبية.

تولي أوكرانيا أهمية خاصة لإيجاد السبل الكفيلة بإطلاق عملية التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يزال واحداً من المحافل المتعددة الأطراف الأكثر أهمية في العالم. وترى أوكرانيا أن المؤتمر قادر على حل المسائل الملحة المتعلقة بتزع السلاح الشامل، شريطة أن تتوفر الإرادة لتضافر جميع الجهود. ونحن مقتنعون بأنه على الرغم من المأزق الذي طال أمده، فإن إمكانات المؤتمر لم تستنفد بعد.

ولكي يكون عمل ذلك المنتدى فعالاً، ترى أوكرانيا أنه يتعين التقيد الصارم بقاعدة توافق الآراء، مما يجعل من الممكن أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لكل دولة في الاعتبار. ويجب احترام تلك القاعدة، ما دام لدى جميع الدول الأعضاء المصلحة على قدم المساواة في كفالة قدر كاف من الأمن الوطني. لقد أظهر آخر عمل قام به مؤتمر نزع السلاح أن الدول الأعضاء غالباً ما تكون غير مستعدة لتقديم تنازلات فيما يتعلق بمصالحها الخاصة من أجل التوصل إلى حل وسط، مما يعوق الأداء السليم للمؤتمر. لذلك يصبح من

فعالة تهدف إلى تأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. لهذه الأمور بلا شك أهمية حاسمة لتعزيز هيكل الأمن العالمي.

أوكرانيا من الجهات الفاعلة النشطة في مجال الفضاء الخارجي. ونؤكد للجنة في هذا الصدد أننا نتمسك بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة ونكفل الشفافية الكاملة لأعمالنا.

في الختام، أود أن أؤكد أن من مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشكل قدوة حسنة وأن تبرهن على وجود نهج استباقي في مجال نزع السلاح النووي. وأتوقع بقوة أن يكون نهج أوكرانيا في نهاية المطاف مثالا يحتذى ليس للدول المتقدمة تقدماً كبيراً فحسب بل أيضاً للدول التي تتمتع بوعي عالٍ.

السيدة فوماشانه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أتقدم إلى السيد فينانين بالتهنئة الحارة على توليه رئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد له وللمكتب دعم وفد بلدي الكامل لعمل اللجنة في ظل قيادته القديرة.

تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. لذا فإن وفد بلدي سيدلي ببعض الملاحظات الإضافية من المنظر الوطني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

على مدى العام ونصف العام الماضيين، شهدنا تطورات إيجابية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح. ويمثل الاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وإبرام معاهدة ستارت الثانية، فضلاً عن التقدم المحرز نحو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، جوانب مهمة ومشجعة نحو نزع السلاح وجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. في الوقت نفسه، فإن بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في

النووي عالمياً. كما تغلق المعاهدة أيضاً الفرص المتاحة للإرهابيين للحصول على المواد النووية التي يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة نووية.

لذا نأسف أوكرانيا بشدة لاستمرار الجمود بشأن استئناف أنشطة المؤتمر فيما يتعلق بهذه المسألة، وتدعو إلى إطلاق مفاوضات المعاهدة فوراً.

يمكن أن يكون إضفاء الطابع العالمي على معاهدة للتجارب النووية الحظر الشامل للتجارب النووية واحدة من الخطوات الأخرى الحيوية نحو نزع السلاح النووي. فمن الأهمية بمكان أن تُراعى القواعد المنصوص عليها بموجب المعاهدة في جميع أنحاء العالم. ونأمل بشدة أن يجهد الالتزام المتجدد للدول الرئيسية بشأن التصديق على المعاهدة الطريق أخيراً لدخولها حيز النفاذ.

في هذه الأثناء، ينبغي الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ونحن ندعو جميع الدول على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومراعاة الالتزامات المترتبة عليها بموجبها، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع أهدافها.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي العالمي. وأوكرانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بجميع ركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً.

في هذا السياق، نرحب بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. فمنذ عام ٢٠٠٠، تمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق على الوثيقة الختامية التي تحدد خطوات واقعية نحو جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. كما تتضمن الوثيقة الختامية أحكاماً هامة أخرى في مجال عدم الانتشار، والامتناع، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، واتخاذ ترتيبات دولية

والاستخدامات السلمية للطاقة النووية الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠. ونحن نرحب أيضاً بمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لزيادة خفض أسلحتهما النووية الاستراتيجية والتكتيكية.

تشاطر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المجتمع الدولي قلقه إزاء خطر وقوع حوادث نووية، كما شاهدنا ذلك في محطة للطاقة النووية دايتشي فوكوشيما في وقت سابق من هذا العام وخلال مأساة تشيرنوبيل قبل ٢٥ عاماً. ويؤيد وفد بلدي بقوة ما صرّح به الأمين العام من أن الوقت قد حان لإعادة التفكير العالمي بشأن مسألة الطاقة والسلامة النوويين، ويدعو إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة وتسريع دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر من المهام المهمة التي ينبغي إنجازها بدون إبطاء.

في ذلك الصدد، رحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بعقد الاجتماع الوزاري السابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هنا في نيويورك الشهر الماضي، بهدف تحسين الدعم لتعزيز نظام التحقق الدولي ونظام الرصد الدولي للتجارب النووية.

لقد أسهم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاماً كبيراً في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بجنوب شرق آسيا. ونحث

آب/أغسطس ٢٠١٠ يشكل خطوة حاسمة نحو الحد من التهديد الذي تشكله الذخائر العنقودية.

على الرغم من تلك الإنجازات، لا يزال العالم يواجه حالات طوارئ متعددة، بما في ذلك الطريق المسدود الذي وصلت إليه آلية نزع السلاح، وبطء التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وزيادة الإنفاق على التسليح بالرغم من معاناة البشرية من الفقر المدقع. ومما زاد من تفاقم تلك التحديات عدم الوفاء بالالتزامات والواجبات بموجب الصكوك ذات الصلة الملزمة قانوناً، خاصة فيما يتعلق بمعاهدات أسلحة الدمار الشامل والمعاهدات والأسلحة التقليدية.

في هذا الصدد، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترفع السلاح، الذي دعا إلى عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والمناقشة العامة للجمعية العامة بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١١. وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد على ضرورة الالتزام السياسي القوي وبذل الجهود الجماعية للخروج من المأزق الصعب، وتعيد التأكيد على أهمية النهج المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الأهداف النهائية لترفع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسليح.

يشكل استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، خطراً جدياً بإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. والإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد في هذا الصدد. تمثل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وينبغي للدول أن تلتزم بتعهداتها والتزاماتها. ونشارك الآخرين في الدعوة لتنفيذ خطة العمل المكونة من ٦٤ خطوة نحو نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي

بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ونأمل مخلصين أن تنظر الدول الأعضاء في أن تصبح أطرافاً في هذه الاتفاقية الإنسانية ذات الأهمية الخاصة للبلدان والضحايا الأبرياء الذين يعانون من الآثار المدمرة للقنابل العنقودية.

في الختام، تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اعتقاداً قوياً أن الإرادة السياسية والتعاون من جانب جميع الدول ضروريان لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويظل وفد بلدي ملتزماً بالانخراط البناء إسهاماً في إنجاح عمل اللجنة الأولى.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في التقدم بالتهنئة إلى الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم بالإجماع. إنني واثقة بإننا سنحظى بمداولات مثمرة في ظل قيادتهم المحنكة. وأؤكد لهم دعم بلدي وتعاون الكاملين.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى ممثل إندونيسيا في الجلسة ٣ بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بالرغم من التحديات الكبيرة التي تراوح مكانها، فقد تحقق تقدم في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار والحد من الأسلحة في السنوات الأخيرة. إن نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، ودخول المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية حيز النفاذ، ومقترح الأمين العام الثاقب البصيرة بشأن نزع السلاح النووي، قد أشاعت جميعها الأمل في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. لكن لا يزال هناك عدد من المسائل المعلقة بحاجة إلى معالجة.

أولاً، لقد حان الآن الوقت للوفاء بالالتزامات وتنفيذ خطط العمل الاستشرافية المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠ تنفيذاً

البلدان الحائزة للأسلحة النووية على أن تقدم ضمانات أمن سلبية، وأن تنضم، في أقرب وقت ممكن، إلى بروتوكول المعاهدة، من أجل زيادة تحسين تعاونها وتنفيذها. وبالمثل، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، سوف يسهم في إحلال السلام الدائم في تلك المنطقة، كما أكد ذلك الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

إننا نتطلع بالتأكيد، بوصفنا المجتمع الدولي، إلى جعل كوكب الأرض بكامله خالياً من الأسلحة النووية. وبالتالي فإن من الخطوات الأساسية لبلوغ تلك الغاية متابعة ما دعا إليه الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ من إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، وكانت هذه الخطوة واحدة من الخطوات في خطته ذات الخمس نقاط لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

في الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتجاهل ما تطرحه الأسلحة التقليدية من تحدٍ، خاصةً الذخائر العنقودية، التي تمثل تهديداً للسلام والأمن البشري، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وبلوغ الأرقام الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. بعد أن ترأست جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اتفاقية أوصلو طوال العام الماضي، تلقت دعماً ومساعدة قيمتين من الدول الأطراف وغير الأطراف، ومن منظومة الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ومكّن ذلك الدعم وتلك المساعدة من التنفيذ المبكر لهذه الاتفاقية الإنسانية، التي نود أن نعرب عن تقديرنا لكل من أسهم في ذلك.

إننا نشعر بالرضا من المشاركة الواسعة والنشطة للبلدان في الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوصلو للذخائر العنقودية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

يود وفد بلدي أن يشير إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، التي نصت على أن على مؤتمر نزع السلاح:

“أن يشرع على الفور في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي” (NPT/CONF.2010/50 (الجزء الأول)، ص ٢٧).

ثالثاً، إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر ضروري للغاية لتزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويرحب وفد بلدي بإعراب عدد من البلدان، بما فيها بعض دول الملحق ٢، عن نيتها التصديق على المعاهدة في المستقبل القريب.

لقد شاركت منغوليا، من جانبها، مشاركة نشطة في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي عام ٢٠١٠، نظمت منغوليا بالاشتراك مع اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حلقة عمل إقليمية عن المعاهدة وتعزيز بناء القدرات. ونعتقد أن الحلقة قد ساعدت في زيادة الوعي وعززت الانضمام إلى المعاهدة وسط بلدان منطقتنا.

لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور مركزي في كفالة عدم الانتشار من خلال ضماناتها ونظامها للتحقق، وهي تقدم المساعدة للدول الأعضاء لولوج مجال إنتاج الطاقة النووية واليورانيوم، فضلاً عن إدخال التكنولوجيا النووية في التطبيقات المتعلقة بإنتاج الغذاء

صارماً (NPT/CONF.2010/50 (الجزء الأول))، بما في ذلك وضع حد للجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للتفاوض على نزع السلاح. إننا نتمن غالباً ما يبذله الأمين العام من جهود لإعادة تنشيط عمل المؤتمر.

ثانياً، بالرغم من ثنائنا على بدء نفاذ المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن إزالة المهددات النووية تتطلب من التدابير ما هو أكثر من الخطوات الملموسة لتزع السلاح، إذ تتطلب وضع إطار عمل من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه. لذا فإن منغوليا لا تزال تؤيد الشروع مبكراً في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج تدريجي لإكمال القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. كما ندعم الشروع المبكر في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومنغوليا مقتنعة بأن قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بتنفيذ واجباتها في مجال نزع السلاح تنفيذاً أكثر صرامة وجهودها لتعزيز عدم الانتشار يساند أحدهما الآخر ويجب مواصلة العمل معاً.

تشاطر منغوليا الرأي القائل بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، ينبغي العمل على إبرام صك عالمي شامل غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للبلدان غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، مع اعتبار ذلك أولوية عاجلة.

النوويين في آن معاً، وبالتالي فإنها تعزز السلم والأمن الدوليين. تؤيد منغوليا بقوة تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تم إنشاؤها. وترحب بتحديد المناقشات بين الدول الأطراف في معاهدة بانكوك والدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن البروتوكول التابع للمعاهدة. كما تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية جديدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط. إن قرار عقد مؤتمر دولي عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجميع أسلحة الدمار الشامل كان من بين أهم إنجازات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

وبالمثل، فإننا نؤيد مبادرة المدير العام للوكالة الدولية لعقد منتدى في تشرين الثاني/نوفمبر عن الخبرات ذات الصلة الممكنة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، الذي أعلن قبل نحو ٢٠ عاماً، قد عزز الأمن الدولي لبلدي. ويتمتع مركزنا باعتراف دولي كامل، كما هو موثق في طائفة واسعة من الصكوك الدولية، مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، والوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين المعنيين بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، والقرارات التي تصدرها الجمعية العامة كل سنتين بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن الوثائق الختامية لمؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز واجتماعاتها الوزارية.

واصلت منغوليا، على مدى السنة الماضية، مشاوراتها مع ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بإضفاء الطابع المؤسسي على مركزنا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن تلك

والزراعة والصحة البشرية والموارد المائية والبيئة وغير ذلك من التطبيقات.

تذكرنا الحادثة النووية التي وقعت في محطة فوكوشيما دايتشي في اليابان على إثر الزلزال والتسونامي المدمرين تذكيراً قوياً بالمخاطر الكامنة المرتبطة بالطاقة النووية. في ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يثني على الأمين العام لدعوته لعقد اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين الشهر الماضي، وقد أثبت الاجتماع عمليته وفائدته.

كما أشار السيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الاجتماع الرفيع المستوى، فقد كانت حادثة فوكوشيما دايتشي حادثة مروعة، "لكنها لا تعني نهاية الطاقة النووية". بيد أن ثمة حاجة ماسة لأن يعمل كل بلد على تحسين أمان محطات الطاقة النووية الواقعة في أراضيه، وأن تتضافر الجهود لسد الفجوات القائمة في مجال الأمان على مستوى العالم. ويجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها المنظمة الوحيدة التي تملك الخبرة ذات الصلة، أن تقود الجهد الدولي الرامي إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين على مستوى العالم.

كانت هناك تقارير في أجهزة الإعلام تفيد بأن منغوليا أجرت محادثات بغية أن تستضيف على أراضيها مرفقاً لتخزين الوقود المستنفد واستيراد النفايات النووية من بلدان أخرى. هذه المزاعم لا أساس لها. إن استيراد النفايات من الخارج يشكل انتهاكاً فجاً للقوانين واللوائح الداخلية في منغوليا. فقانون مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية يمنع صراحة "دفن النفايات النووية أو التخلص منها على أراضي منغوليا".

مما لا جدال فيه أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية من شأنها أن تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار

إنفاذ القانون من أجل تعزيز قدرات البلدان في المنطقة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في الختام، بصفتنا بلداً من بلدان شمال شرق آسيا، تأمل منغوليا بشدة في استئناف المحادثات السادسة بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في التقدم بالتهنئة للرئيس على انتخابه بالإجماع رئيساً لدورة هذا العام للجنة الأولى. وأنا واثق من أن اللجنة الأولى، في ظل قيادته الحكيمة وتوجيهه، ستحقق نجاحاً كبيراً هذا العام. وأؤكد له دعم وفد بلدي الكامل له وتعاونه معه. نعرب أيضاً عن تقديرنا لأعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في الجلسة ٣ للجنة ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ستظل ميانمار ملتزمة بتزع السلاح وعدم الانتشار. نزع السلاح النووي أهم أولوياتنا، لأن الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد لوجود البشرية. ويعني استمرار وجود الأسلحة النووية أن من الممكن إطلاقها في أي وقت، إما بسبب سوء التقدير أو عن طريق الخطأ أو بسبب وقوعها في الأيدي الخطأ. وعلى الرغم من تصاعد مناداته المجتمع الدولي بتفكيك الأسلحة النووية، لا يزال تحقيق عالم خال منها والحفاظ عليه هدفاً بعيد المنال. من الضروري لتحقيق ذلك الهدف اتخاذ إجراءات جريئة وسريعة، لا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

تشكل الالتزامات والمسؤوليات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في مؤتمرها الاستعراضي العام الماضي أساساً لاتخاذ خطوات مستقبلية نحو عالم خال من

المشاورات قد قادت إلى فهم أفضل لموقع منغوليا الفريد وإدراك أن عملية المأسسة تتطلب بالتالي نهجاً فريداً بنفس القدر. ونأمل أن تفضي المشاورات وروح التفهم المتجددة التي أبدتها الأطراف قريبا إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذا المركز.

لا يزال احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول المستعدة لنشرها تحت أي ظرف من الظروف يشكل تهديداً وشيكاً. وتؤكد منغوليا من جديد التزامها بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يوفر، في جملة أمور، أساساً جيداً لتحسين مرافق المراقبة الوطنية، بفضل المساعدات التي تم التعهد بتقديمها بموجب هذا القرار. نرحب بتمديد ولاية اللجنة المنشأة وفقاً للقرار ١٥٤٠ حتى عام ٢٠٢١.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تحيط منغوليا علماً ببداية نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية باعتبارها خطوة إيجابية إلى الأمام. لقد دعمت منغوليا دعماً لا يتزعزع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. ومع ذلك، فقد أملت علينا مجموعة من العقبات أن تتبع سياسة الخطوة بخطوة تجاه مسألة الانضمام إلى هذه المعاهدة التاريخية. في العام الماضي، أكد رئيس وزراء بلدي التزام منغوليا بالانضمام إلى الاتفاقية في وقت مبكر.

تتابع منغوليا عن كثب أعمال اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة. وتحرز اللجنة تقدماً جيداً نحو التفاوض على إبرام صك ملزم قانوناً بشأن أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية.

تشيد منغوليا بعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ويرحب وفد بلدي أيضاً بقيام المركز بإطلاق مشروعين جديدين وبخطته الرامية لعقد دورة تدريبية مشتركة بين المؤسسات لضباط

يكرر وفد بلدي الدعوة التي وجهناها لإنشاء لجنة مخصصة لتزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح بغرض التفاوض على برنامج مرحلي لتزع السلاح النووي يؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويمكن أن تبدأ عملية التفاوض تلك بإنشاء هيئة فرعية للتعامل مع نزع السلاح النووي في بداية دورة المؤتمر لعام ٢٠١٢.

بما أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هدفان مترابطان لا يمكن الفصل بينهما، فإن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية يشكل خطوة منطقية نحو تحقيق تلك الأهداف. ومع التأكيد على ضرورة إبرام معاهدة في المستقبل تغطي المخزونات القائمة والإنتاج المستقبلي في نفس الوقت، فمن الضروري أيضاً أن تكون أي عملية تفاوض شفافة وشاملة.

لقد ساد الجمود مرة أخرى أجواء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. ونشعر بخيبة الأمل حقاً من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من القيام بعمل ملموس في جدول أعماله، بيد أن وفد بلدي لا يزال يرى في مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح.

نود أن نعرب عن تأييدنا للبدء فوراً في المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

ويلق وفد بلدي أهمية كبيرة على مسألة الضمانات الأمنية السلبية، التي تعد واحدة من المسائل الأربع الأساسية لمؤتمر نزع السلاح.

كما أن المفاوضات على إبرام اتفاقية للأسلحة النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي أيضاً من المسائل الهامة التي تتطلب اهتمامنا المستمر.

الأسلحة النووية. يبحث وفد بلدي مرة أخرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل والفوري لخطة العمل المكونة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي (المجلد الأول)).

تدرك ميانمار، من جانبها، إدراكاً تاماً الواجبات المترتبة عن الصكوك القانونية الدولية والإقليمية التي نلتزم بها. ميانمار دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار وبروتوكول الضمانات الملحق بها. لقد وقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإقليمياً، ميانمار دولة طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

سيسهم وفد بلدي مرة أخرى هذا العام في عمل اللجنة الأولى من خلال تقديم مشروع قرار بعنوان "نزع السلاح النووي". لقد حظي قرار العام الماضي بشأن هذه المسألة الهامة (القرار ٥٦/٦٥) بدعم الغالبية العظمى من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجدون الأمل في أن تمنح الدول الأعضاء مرة أخرى تأييدها لمشروع القرار هذا العام.

تضطلع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدور حاسم في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونود أن نحث دول المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل أن تثبت التزامها السياسي المتجدد بأن تحقق بدء نفاذ هذه المعاهدة الهامة في أقرب وقت.

كما نصت على ذلك المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، فإن الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حق غير قابل للتصرف فيه مكفول للدول الأطراف في المعاهدة. وينبغي الاعتراف بهذا الحق اعترافاً تاماً، ويجب على الدوام تشجيع جميع الأنشطة التي ترمي إلى تحقيقه.

الأوسط. وترى الفلبين أن نتائج الدورة الحالية ستحدد مسار تلك المفاوضات المقبلة.

وتعتقد الفلبين أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره يقيان أولويتنا العليا. والوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تزوّد الأطراف بخريطة طريق لكيفية التوصل إلى النتيجة المنشودة، وهي بالتحديد، إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإذا كان العالم جاداً في إحراز تقدّم في نزع السلاح النووي، فيجب تنفيذ جميع نقاط العمل الـ ٦٤، بما في ذلك قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

ومن بين الإجراءات التي تعتبرها الفلبين ذات أهمية خاصّة في الوثيقة الختامية ما يلي: التفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية؛ ووفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزامات التي تعهّدت بها، ولا سيّما بموجب الإجراءات ٣ و ٥ و ٢١؛ وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط بعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢، وقبل ذلك تعيين ميسّر بالتشاور مع دول المنطقة؛ وتحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وتنشيط مؤتمر نزع السلاح؛ وإبرام صكّ ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والانضمام العالمي إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأن تقوم الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لم تُنفذ بعد اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتنفيذ الاتفاق؛ واتخاذ الإجراءات الملائمة في حالات عدم الامتثال؛ والتأمين الإلزامي للمواد النووية؛ وضمان الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفي ما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإنّ الفلبين تعتبرها هامة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي

قد يكون هذا هو الوقت المناسب لاستعراض سير العمل في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، وذلك من أجل تحقيق الحصيلة المرجوة، والتمكن من الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين. ولا يُمكننا أن ننتظر حدوث الأشياء، بل علينا أن نجعلها تحدث. ويعتقد وفد بلدي أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرّسة لترع السلاح ستمكّننا من إجراء استعراض شامل لأداء آلية الأمم المتحدة لترع السلاح بأكملها.

وختاماً، نوّد أن نُعرب عن أملنا في أن تتوج اللجنة الأولى أعمالها في هذا العام بالنجاح في ظلّ التوجيه القدير لرئيسها.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ الرئيس على انتخابه المستحق عن جدارة، وأطمئنّه إلى الدعم الكامل لوفد بلدي.

والفلبين تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إننا نجتمع في مرحلة حاسمة في مجال نزع السلاح. ففي العام المقبل، سنتفاوض حول بعض أكثر المسائل المعروضة أمامنا إلحاحاً. وسيعقد مؤتمر استعراضي بشأن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك عقد دورة للجنة التحضيرية. كما ستعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، فضلاً عن المفاوضات الساعية إلى إبرام معاهدة جديدة حقاً لتنظيم الأسلحة، في صورة معاهدة تجارة الأسلحة. كما نأمل في عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق

أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لـ "نزع السلاح" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كما تُشيد برئيس الجمعية العامة لتنظيم اجتماع متابعة في تموز/يوليه. ومن المؤسف جداً أنه لم يُحرز حتى الآن أيّ تقدّم على الرغم من تلك الاجتماعات والدعوات العديدة إلى كسر الجمود.

والفلبين، إلى جانب عدة وفود أخرى تُشكّل المجموعة الدولية للدول المراقبة في جنيف، ترى ضرورة مُلِحّة لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وتعتبر ذلك بمثابة حلٍّ ممكن للمأزق. ومن أجل تشجيع زيادة شمولية ودينامية مؤتمر نزع السلاح، تطالب الفلبين باستعراض عضويته، وفقاً لنظامه الداخلي، بما يُتيح توسيعها. وهي تأمل أنه حالما يتمّ كسر الجمود في المؤتمر، يمكن بدء مفاوضات فوراً بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجّرة النووية الأخرى. وفي حالة عدم حدوث ذلك، ربما يتعيّن الاتفاق على وسائل بديلة بغية إحراز بعض التقدّم.

وفي ما يتعلق بالدورة المقبلة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، تُشيد الفلبين بأستراليا لاضطلاعها بدور رئيس الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في العام المقبل، وتتمنّى كلّ النجاح للسفير بيتر وولكوت. وكما جرت العادة، ستعرض الفلبين في هذه الدورة مشروع قرار إجرائي بشأن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ولجنته التحضيرية. ونأمل من الوفود أن تؤيد مشروع القرار.

وبخصوص التطوّرات الأخرى التي تدخل في نطاق اختصاص اللجنة الأولى، أولاً، لا تزال الفلبين قلقة حيال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضوابط. لذلك، تؤكد الفلبين أهمية التنفيذ المبكّر والشامل لبرنامج عمل عام ٢٠٠١. وتتطلّع الفلبين إلى المشاركة بفعالية

وعدم انتشاره. وإننا نقدر الإسهامات المُقدّمة عبّر إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات تلاتيلولكو، راروتونغا، بانكوك، بليندابا وآسيا الوسطى، ومن خلال مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وبخصوص معاهدة بانكوك، فإنّ الفلبين سعيدة جداً بالتعاون الذي تبديه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في ما يتعلق بإمكانية انضمامها إلى البروتوكول الإضافي للمعاهدة. وقد أُجريت مناقشات إيجابية بشأن هذه المسألة في جنيف في آب/أغسطس الماضي، وهناك مناقشات جارية الآن. ونأمل أن تسفر المشاورات المباشرة الجارية حالياً مع الدول الخمس الدائمة العضوية عن نتائج إيجابية.

كما تولي الفلبين أهمية كبيرة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونأمل أن تُشارك جميع دول المنطقة في المؤتمر الدولي المقرّر عقده في عام ٢٠١٢، وأن تستثمره باعتباره فرصة حقيقية لحلّ واحدة من أشدّ مسائل زماننا استعصاءً. وترى الفلبين الربيع العربي بمثابة فرصة يجب اغتنامها، وأنّ هذه التغييرات في المنطقة يمكن أن تؤدّي فعلاً إلى إحراز تقدّم في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن المؤسف أنه لم يتمّ حتى الآن تحديد مكان المؤتمر أو تسمية ميسّره. ويحدونا الأمل أن تُحلّ هاتان المسألتان قريباً، بحيث يمكن أن تبدأ التحضيرات للمؤتمر. وفي هذا الصدد، تقع مسؤولية خاصة على الدول الثلاث الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن الأمين العام، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. والفلبين تدعوها إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفي ما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فإنّ الفلبين تُدرك أهميته وضرورة كسر الجمود الذي أصابه طوال فترة العقد والنصف الماضية. وفي هذا الصدد، تُشيد الفلبين بالأمين العام لتنظيمه الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع "تنشيط

لمصلحتنا الوطنية فحسب ولكن من أجل بقائنا وأمننا الجماعيين أيضاً.

السيد ترولسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية):

سأتوخى الإيجاز وأتناول خمس نقاط فحسب.

أولاً، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وأن أؤكد لهم على تعاون الدانمرك ودعمها الكامل خلال هذه الدورة للجنة الأولى.

ثانياً، ترحب الدانمرك بالزخم الإيجابي الذي ولدته التطورات الدولية الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن الهدف النهائي لجهودنا المشتركة واضح ألا وهو: تحقيق عالم يسوده السلام خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. يجب الاستفادة من هذا الزخم والمحافظة عليه - ومؤتمر نزع السلاح بالغ الأهمية في هذه العملية. إن المسائل قيد البحث هي: معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية والفضاء الخارجي. تتفق الدانمرك مع عدد كبير من البلدان التي تعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تكون أول موضوع للتفاوض. حان الوقت كي يشمر مؤتمر نزع السلاح عن سواعده، ويكسر الجمود ويشرع في العمل.

هذه المسائل أهم من ألا تمضي قدماً. ولم يعد ممكناً تبرير فترة السبات الطويلة، التي تدخل الآن عامها الخامس عشر. لكننا ما زلنا بحاجة إلى التركيز على إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح محفلاً شرعياً للمفاوضات. فالمؤتمر يفتقر بشكل واضح إلى الشرعية إذ أن أعضاء المؤتمر يشكلون ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، الأمر الذي يخالف أيضاً الوثيقة الختامية للدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تنص على أن "لجميع الدول الحق في المشاركة

في اللجنة التحضيرية ومؤتمر الاستعراض المقرر عقده في العام المقبل.

ثانياً، تثنى الفلبين على السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، لعمله بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وتعتبر المعاهدة المستقبلية ضرورية لتنظيم وترشيد الاتجار بالأسلحة التقليدية. غير أنه من المهم بشكل حاسم أن تعترف أية معاهدة مستقبلية بحقّ الدولة في الدفاع عن نفسها وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً، تُدرك الفلبين الآثار الإنسانية السلبية للألغام الأرضية والذخائر العنقودية على المدنيين الأبرياء. ومن ثم، فإننا ندعم التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. كما أننا من الموقعين على اتفاقية الذخائر العنقودية.

رابعاً، تتطلع الفلبين إلى عقد المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية/البيولوجية والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة، وتأمل أن توقع الدول غير الموقعّة على هذه الاتفاقية حتى الآن عليها في أقرب وقت ممكن.

خامساً، تُدرك الفلبين أهمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتدعو الدول إلى احترام المواعيد النهائية، كما مدّدها مؤتمر الدول الأطراف، لتدمير تلك الأسلحة. كما أنها تطالب الدول المتبقية القليلة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية بأن توقّعها وتصدق عليه دون إبطاء.

وأودّ أن أختم كلمتي بالتشديد مجدداً على أهمية الدورة الحالية وعلى ضرورة الخروج بنتائج إيجابية لمواصلة النجاح الضئيل الذي حققناه في مجال نزع السلاح. فما من صعوبة يستحيل تجاوزها، ما دمنا جميعاً نسترشد بالنية الحسنة والإخلاص للتعاون، وباستعدادنا لإبداء المرونة، ليس

غير المشاركة بالفعل إلى الاشتراك في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وتشيد الدانمرك بالعمل المتواصل للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتضطلع كل مبادرة بدور كبير في تأمين تقدمنا نحو المزيد من السلام والأمن.

أخيراً، أود أن أؤكد على أن الدانمرك مؤيد قوي لإبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة. وتشجعنا المناقشات في اللجنة التحضيرية. وعلاوة على ذلك، تعتقد الدانمرك أن ورقة الرئيس تعكس بدقة وجهات نظر الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، وبالتالي توفر أساساً مناسباً للمفاوضات في المؤتمر الدبلوماسي المزمع عقده في عام ٢٠١٢. تتطلع الدانمرك إلى المؤتمر، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة دولية لتجارة الأسلحة قوية وشاملة وملزمة قانونياً.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم في هذه الدورة للجنة الأولى. كما أشكر السفير سيرجيو دوارتي على إحاطته الإعلامية.

تفهم جمهورية الأرجنتين أنه، نظراً لقدرة أسلحة الدمار الشامل على التدمير، يجب أن تكون إزالتها الكاملة أولوية في جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. وفي ما يتعلق تحديداً بالأسلحة النووية، فإننا نؤيد التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، فإن إعادة إطلاق برنامجنا النووي في عام ٢٠٠٦ لإنتاج الطاقة وتوفير مختلف الخدمات لمجتمعنا يمثل بصراحة للقوانين الدولية والتزاماتنا في هذا المجال.

إن الأرجنتين، باعتبارها أول بلد في أمريكا اللاتينية يقوم بتشغيل محطة للطاقة النووية، لديها باع في مجال

في مفاوضات نزع السلاح“. (S/10-2، الفقرة ٢٨)، لذلك يجب تناول مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وتعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة.

ثالثاً، ترحب الدانمرك بنتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو عنصر هام في الزخم المتزايد. إن دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو حجر الزاوية في سعيها المشترك. بيد أن نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠ لن يستمر إلا إذا أدى إلى إجراءات ونتائج ملموسة. ومن بين الإجراءات الملموسة بالتأكيد عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتدعو الدانمرك الجميع إلى العمل بطريقة مفتوحة وبناءة من أجل عقد مؤتمر ناجح في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، تعتقد الدانمرك أن علينا استكشاف الطريقة التي تمكن من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط وفي منطقة القطب الشمالي، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة متعددة الأطراف لتنفيذ نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ومكافحة انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً، إن تحقيق عالم يسوده السلام خال من الأسلحة النووية هدفنا المشترك. وكذلك كفاءة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظل الضمانات الواجبة والأمن اللازم. لا يزال يشكل الإرهاب تهديداً قائماً لطموحاتنا وتطلعاتنا السلمية. إن مسألة الأمن النووي مسألة حيوية. وترحب الدانمرك وتدعم مؤتمر قمة الأمن النووي المقبل في سيول في عام ٢٠١٢، الذي نأمل أن يصبح خطوة أخرى ناجحة في العملية التي بدأت بمؤتمر القمة الذي عقد في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٠. كما ندعو الدول المعنية

حدثاً يبعث فينا بعض الأمل بالتقدم في هذا المجال. وتودّ الأرجنتين أيضاً أن تؤكد دعوتها تلك الدول التي لما توقع أو تصادق بعد على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، وبالتحديد الدول المذكورة في المرفق ٢ إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بذلك، بحيث يُوضَع موضع التنفيذ النظام الذي أنشأته تلك الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وفوق ذلك، يعتقد وفد بلدي أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع على نحو عاجل بإجراء مفاوضات، لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى، وصكّ للضمانات الأمنية السلبية. وتدعم الأرجنتين دعماً قوياً جميع التدابير الهادفة إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وفقاً لمبادئ شفافية التدابير المتعلقة بتزع السلاح النووي وعدم قابليتها للنقض والتحقق منها.

وفي هذا الصدد، فإننا، بصفتنا دولة طرفاً في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، يتم إنشاؤها في منطقة من العالم كثيفة السكان، نؤكد دعوتنا إلى الدول التي أدلت ببيانات تفسيرية متعلقة بالبروتوكولات الإضافية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - لسحب بيانها عملاً بنصّ المعاهدة، واستجابة لاحتجاجات منطقة التزمت بعدم إنتاج الأسلحة النووية أو استخدامها أو السماح بوجودها في أراضيها.

إن مسألة السلامة المادية للمواد النووية والتهديد الذي يُشكِّله الإرهاب النووي - تهديد يُضربُ بجميع دول العالم - تكتسب أهمية خاصة في حالة ترسانات الأسلحة النووية، بالنظر إلى إمكانية استخدامها المباشر إذا قيض لأيّ منها أن يقع في قبضة جماعات غير قانونية. والأرجنتين تشارك في جهود المجتمع الدولي في مجال الأمن النووي،

التكنولوجيا النووية وافتتحت مؤخرًا محطاتها الثالثة لتوليد الكهرباء النووية. وقد أنجز بلدي بنجاح عملية تخفيض اليورانيوم عالي التخصيب في مفاعلاته للبحوث واعتمد في جميع إنتاجه للطاقة على اليورانيوم منخفض التخصيب. وعلاوة على ذلك، نفذت جميع هذه الأنشطة مع مراعاة أعلى معايير الأمان.

وفي مجال عدم الانتشار، يضع بلدي سياسة مسؤولة للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتصدير المعدات، والمواد والتكنولوجيا النووية، وذلك تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، والتي نضطلع فيها بدور أساسي.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أن شهر تموز/يوليه من هذا العام وافق الذكرى السنوية العشرين لتوقيع اتفاق بين البرازيل والأرجنتين بشأن الاستخدام الحصري للطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأدى الاتفاق إلى إرساء نظام مشترك للرقابة على المواد النووية والمساءلة بشأنها وإنشاء وكالة ثنائية منوطة بالتنفيذ. إن الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها وكالة فريدة من نوعها في العالم، وتعزز سلامة محطات الطاقة النووية في البلدين.

تدرك الأرجنتين أنه من الواضح أن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا المجال اليوم ستلقى استجابة وحلول أفضل إذا أظهرت الدول الحائزة للأسلحة النووية استعدادها للقضاء تماماً على هذه الأسلحة. وتعتقد الأرجنتين أن الترسانات النووية لهذه الدول لا تزال ذات بُعد طاع، وتُشكّل التهديد الأكبر على صعيد الأمن الجماعي وانتشار الأسلحة النووية.

ونودّ أن نُسلط الضوء على إنفاذ المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها، المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بصفتها

يُحدّد معايير مشتركة على المستوى العالمي، تجعل من الممكن تحديد العوامل والظروف التي يتعيّن أن تأخذها الدول في الحسبان، حين تُجيز نقل الأسلحة التقليدية، بهدف تفادي تحويل تلك الأسلحة إلى أطراف أو استخدامات غير مآذونة بموجب القانون الدولي.

لذا، يودّ وفد بلدي أن يُسلّط الضوء على روح التعاون التي اتّسمت بها أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، في تحديد توصيات المؤتمر بشأن العناصر الضرورية للتوصّل إلى صكٍّ مُلزم قانوناً وفعال ومتوازن، يقوم على أساس أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية.

وأود أن أؤكد للسيد فيينانين أن بإمكانه أن يُعوّل على التعاون الكامل من وفد بلدي، في تشجيع إجراء حوار مفتوح، من شأنه تمكيننا من تحقيق الاتفاقات الضرورية، بحيث يمكن لهذه الدورة للجنة الأولى أن تُحقّق نتائج مثمرة.

السيد آل - خليفة (البحرين): سيدي الرئيس، يسرني أن أعرب عن هائننا لسعادتكم، على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة، كما أهنيّ أعضاء المكتب على انتخابهم لمناصبهم. ونحن على يقين بأنكم، بما تتمتعون به من حكمة وحكمة، ستمكّنون من تسيير أعمال اللجنة على الوجه الأمثل، استناداً إلى ما حباكم الله به من خيرة واسعة، فيما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار. وإننا نتمنّى لكم التوفيق في مهمّتكم.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تسابقاً محموماً من جانب العديد من الدول، في سعيها للحصول على التكنولوجيا النووية، والاستفادة من طاقتها، ممّا جعل الشكوك تراود الكثيرين بشأن حصرها في الاستخدام السلمي، تفادياً لأخطارها، وما تُثيره من هلع وتوجّس بين الأمنين، لما يترتّب على ذلك من زعزعة الاستقرار في العالم،

عبر عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي سيُعقد اجتماعه الثاني في جمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠١٢، وفي إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

في عام ١٩٧٨، وللمرة الأولى، أعدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، المكرّسة لتزع السلاح، استراتيجية قائمة على توافق الآراء لتزع السلاح الشامل، وأقرت الدور المركزي والمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. كما أقرت آنذاك بأنه ينبغي للاتفاقات المتعلقة بتزع السلاح والحدّ من الأسلحة أن توفر تدابير مُرضية لجميع الأطراف.

وقد أُجريت قبل عدة سنوات عملية تفكير عميق لتحديد الأسباب الكامنة وراء تعثر مؤتمر نزع السلاح وآليات الأمم المتحدة الأخرى لتزع السلاح، ولاستنباط الحلول الممكنة لهذه المشكلة. وقد أظهر ذلك التحليل أنّ المشاكل التي تواجه مؤتمر نزع السلاح، من حيث قدرته على استئناف عمله الموضوعي، تكمن أساساً خارج ذلك المنتدى، وأنه لا بُدّ من إرادة سياسية متجددة لتحسين أساليب عمل المؤتمر، بغية تحقيق نتائج ملموسة. لذا، تعتقد الأرجنتين أنه لا يزال من الممكن تنشيط هيئات نزع السلاح، وأنه لا يتحتم في هذه الحالة إجراء مفاوضات خارج مؤتمر نزع السلاح.

وطوال أكثر من عقد، كان هناك إقرار دولي بالحاجة إلى معايير تفاوضية متعددة الأطراف، لتوفير قابلية التنبؤ في نقل الأسلحة التقليدية، مُعدّة وفقاً لمبادئ القانون الدولي. والأسباب التي تؤكد أهمية هذا الإقرار تشمل الاستخدام غير القانوني للأسلحة، بموجب معايير القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وخطورة تحويل وجهة استخدامها من جانب الإرهابيين أو الجماعات الإجرامية. لذا، تعتقد الأرجنتين أنّ المطلوب صكٌّ دولي

وانطلاقاً من حرص مملكة البحرين على دعم العلاقات الدولية القائمة على التعاون والسلام، واستناداً إلى مبدأ الأمن الجماعي الذي تبناه المجتمع الدولي في ميثاق الأمم المتحدة، فلقد كانت المملكة من أوائل الدول الموقعة والمصدقة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة تشريع المملكة الوطني بموجب الاتفاقية وهو القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ (٩ أيلول/سبتمبر) بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، كما قامت المملكة بتشكيل اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية المناط بها تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وذلك بموجب القرار رقم ٥ لسنة ٢٠١١ والصادر عن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر.

بالرغم من التحديات التي تعرقل مسيرة المجتمع الدولي نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، إلا أن هذه التحديات لا ينبغي لها أن تصبح عائقاً يحول دون تحقيق عالم يكون أكثر أمناً واستقراراً، من خلال تهيئة الظروف المواتية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية بهدف تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

ولعل من حسن الطالع أن العالم يشهد اليوم عدداً من الخطوات الإيجابية نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، إذ بين الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة (A/66/1) ما تمخض من نتيجة موفقة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من حيث بدء الدول الأطراف في المعاهدة بترجمة الالتزامات التي أعلنت في المؤتمر إلى إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (فقرة ٩٢) كما أشار إلى قيام الدول وأعضاء المجتمع المدني

مما يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون تقييدها بأي استثناءات، والالتزام بأحكامها، وحصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتلك الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، على ضمانات أمنية فورية، دون ربطها بشروط، وأن تكون مُلزِمة قانونياً.

وبالنظر إلى ما تحظى به مسألة نزع السلاح من اهتمام عالمي، وانسجاماً مع إيلاء مملكة البحرين أهمية خاصة لهذا الموضوع، فقد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتزع السلاح بجميع أشكالها وأنواعها. ففي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، انضمت المملكة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، انضمت إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما انضمت إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ثقةً منها بالدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة، في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، من مُنطلق ما تتسم به هذه المسألة من أولوية.

وإيماناً منا بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، وانسجاماً مع ما ذكره الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة حول الاستعدادات التي تجري لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، فمن الضروري أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع بعد على المعاهدة، وأن تخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

نزع السلاح النووي من خلال تدابير تدريجية وفقا لمبادئ اللارجعة، والشفافية والتحقق.

ووفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامات معينة يجب احترامها. وفي هذا الصدد، نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ (انظر A/51/218)، التي أكدت من جديد على الالتزام القائم الذي يقع على الدول بالعمل من أجل تخفيض ترساناتها النووية وإزالتها، فضلا عن الطبيعة غير المشروعة للجوء إلى الأسلحة النووية، أو استخدامها.

وإذ نكرر تأكيد التزامنا بنظام عدم الانتشار النووي الذي أرسته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحق المشروع لجميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية، تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى على أنه لا بد من تسوية القضايا النووية لبعض الدول من خلال الوسائل الدبلوماسية وفي التزام صارم بأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويستند هذا الموقف إلى أن السبيل لحل الخلافات هو على الأرجح الحوار والوسائل السلمية فحسب.

لا يزال وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية مقتنعا بأنه، وفقا للمادة السادسة، فإن نزع السلاح النووي هو الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار. ونرحب بالنتائج التي تحققت في سياق مفاوضات المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠١٠.

إن بلدي من بين غالبية الدول التي اختارت أن تضع استخدام الذرة في خدمة التطبيقات المدنية وحدها، بما في ذلك في مجال البحوث والتطوير، تمشيا مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. لا يمكن إنكار أنه، نظرا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي المستمر، فإن الحق في

مواصلة استكشاف المتطلبات المحددة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وضمن ذلك إبرام اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية تغطي العالم أجمع ويمكن التحقق من التقييد بها بشكل فعال.

ونحن إذ نرحب بما يوليه الأمين العام للأمم المتحدة من اهتمام خاص بشأن تنشيط برنامج عمل نزع السلاح، فإننا على ثقة بأن الجهود التي يبذلها ستكلل بالنجاح مقترنة بالتعاون الدولي في الحد من أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها وهو السبيل نحو بناء عالم خال من تلك الأسلحة الفتاكة.

السيد إكونغو إسيكوتوكو بويو (جمهورية

الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، باسم وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن أقدم تهنئتنا إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد له ولأعضاء المكتب الآخرين تعاون وفدي الكامل.

تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

يولي وفدي أهمية قصوى لقضايا نزع السلاح والأمن الدولي. في هذا الصدد، نلاحظ أن التزامات واعدة قد قطعت في عام ٢٠١١، على النحو المفصل في بيانات الوفود السابقة. إن هذا سياق مؤات لقضايا نزع السلاح، إذ يوفر فرصة ينبغي للمجتمع الدولي اغتنامها، إذا أردنا أن نحرز تقدما ملموسا في هذا المجال الحساس.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدولة الطرف في المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، تود أن تشير إلى أن الهدف النهائي لتلك الصكوك الدولية يتمثل في تخليص العالم من هذه الأسلحة إلى الأبد. إن احتمالات الإزالة الكاملة للأسلحة النووية تستلزم لا محالة

الديمقراطية بمبادرة الأمين العام بان كي - مون إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ولقد لاحظ وفد بلدي توصية الأمين العام الواردة في موجز الرئيس (A/65/496، المرفق)، بأن المؤتمر ينبغي له مرة أخرى أن يعتمد برنامج العمل (CD/1864) المعتمد في عام ٢٠٠٩. ويعتقد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه ما من منتدى للأمم المتحدة ينبغي أن يحل محل مؤتمر نزع السلاح أو يقلل من صلاحياته أو يضيفي الشرعية على أي تقسيم للمسائل الجوهرية لولايته. وبالإضافة إلى السابقة المثيرة للقلق لمثل هذا الإجراء، فإنه سيسبب في الشمولية والتوازن اللذين يتعين المحافظة عليهما بشأن المواضيع المركزية والتكاملية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وتظل جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، ملتزمة بتزع السلاح وبيداء أعمال المؤتمر على نحو فعال بهدف استعادة رسالته كإطار فريد متعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح.

ويواصل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها تهديد السلام والاستقرار في العديد من البلدان، ويظل مصدر قلق مستمر لوفدي. لذلك، نكرر التزامنا بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في عام ٢٠٠١، ونحث على تعزيزه. ولقد ساهم ذلك الصك المهم بوضوح في الوعي الحقيقي تجاه الآثار السياسية والإنسانية السلبية لهذه الآفة، وكيفية أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توجب الظواهر المدمرة، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة. وضمن ذلك الإطار، تلتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وأشار تقريرنا ذو الصلة لعام ٢٠١٠ إلى الأنشطة المضطرب بها في هذا

استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يتخذ اليوم بعدا بالغ الأهمية. بالنسبة لبلدان كثيرة، فإن الطاقة النووية خيار استراتيجي أساسي لتلبية احتياجاتها من الطاقة والأمن.

وينبغي أن تكون المقترحات التي طرحت، بما في ذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإنشاء آلية متعددة الأطراف لتوريد الوقود النووي موضوع مشاورات واسعة النطاق تستند إلى احترام حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب ألا تؤدي تلك العملية في أي حالة من الحالات إلى الحد من ذلك الحق أو تقييده.

ووجود بعض المآزق - التي تشكل جميعها أسبابا لقلق وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما المآزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح والتأخير المستمر في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - ينبغي أن يؤدي إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح. وينبغي للدورة الاستثنائية أن تهيئ الظروف المواتية للعمل معا على تحقيق التقدم العام بشأن جميع الجوانب الإشكالية لمسألة نزع السلاح النووي، استناداً إلى السلطة السياسية للجمعية وعضويتها العالمية والولايات الموكله إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بتزع السلاح، فضلا عن الأطر المناسبة لتمكين التنسيق بين مختلف مبادراتنا والتشجيع على إجراء المناقشة الضرورية.

وبغية التصدي للعديد من التحديات للسلام والأمن العالميين والتغلب على عقلية المواجهة في مؤتمر نزع السلاح، التي شلت أنشطته في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، يجب أن يستفيد المؤتمر من نجاح المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وقوة الدفع الإيجابية التي تولدت بفعل النتائج التي أحرزها، بغية استئنافه لبذل جهوده والتمسك بولايته. وبهذه الروح، رحبت جمهورية الكونغو

الكونغو الديمقراطية هذه الفرصة لتجديد التزامها بتزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك الصكوك والآليات ذات الصلة.

السيد عباس (النيجر) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف وامتنياز لوفد بلدي أن يأخذ الكلمة بمناسبة المناقشة العامة التي تجريها اللجنة الأولى عام ٢٠١١، وهي هيئة ذات أهمية استراتيجية عندما يتعلق الأمر بمسألتي نزع السلاح والأمن الدولي.

وفي هذه المناسبة، سمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن تهاني وفدي للرئيس على انتخابه لرئاسة أعمال اللجنة، وأن أعرب عن امتناننا للطريقة التي يوجه بها مناقشاتنا.

ويؤيد وفدي أيضا البيانين اللذين أدلى بهما في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/66/PV.3). لذلك، سأقتصر في بياني على بضعة تعليقات عامة بشأن الجوانب الرئيسية للبنود الـ ٢٠ من جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

وكما يمكن للمرء أن يتصور، فإن النيجر ليس قوة عسكرية ولا طموح لديه ليصبح كذلك. على العكس من ذلك، فهو يؤمن بالمثل العليا للسلام والأمن والتسوية السلمية للتفاعلات بين الدول ويعززها. ولا أعداء له في العالم، سوى التخلف والفقر. لذلك، ومنذ حصولنا على السيادة في سنة ١٩٦٠، فقد اعتمدنا سياسة خارجية تقوم على تحقيق السلام والتنمية الشاملين في أفريقيا وبقية العالم.

مع ذلك، فالنيجر على غرار الدول المستقلة الأخرى ذات السيادة، متشبث بسلامته الإقليمية وسيادته الوطنية. لذلك، فهو يقيم موقفه على أساس المبادئ والمفاهيم التي

الصدد. وبالمثل، سوف تشمل الأنظمة الوطنية مسارات الصك الثلاثة، مثلما أعلن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاجتماع الرابع للدول الأطراف في برنامج العمل الذي انعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وهو من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين.

وفيما يتعلق بمبادرة معاهدة تجارة الأسلحة، تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه العملية منذ البداية، اقتناعاً منها بأن إبرام صك دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع المعايير المتعلقة باستيراد الأسلحة وتصديرها ونقلها سوف يساعد في تعزيز السلام والأمن على جميع الصعد. وقد أظهرت المناقشات التي جرت في إطار اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي انعقدت في نيويورك في تموز/يوليه، الفائدة والأهمية اللتين توليهما الوفود لهذه المسألة.

أما على الصعيد الإقليمي، فجمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بتعزيز السلم والأمن الدوليين كجانب دائم في سياستها الخارجية. وبلدي عازم على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتشاور على سبيل الأولوية والإسهام فيهما، وتعزيز الأمن داخل أطره التقليدية من المشاركة والتضامن، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووسط أفريقيا. كما يشرف جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم تقريراً سنوياً لينظر فيه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الذي يغطي جميع الأنشطة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، ينبغي التأكيد على أن نظر اللجنة الأولى في مسائل نزع السلاح سنوياً يتيح لنا الفرصة لتقييم نظامنا الأمني الجماعي، وهي ممارسة تسلط الضوء على الدور المركزي للجنة في مجال نزع السلاح. وتغتنم جمهورية

الخام، مثل اليورانيوم، الذي يسهم بقدر كبير من إيرادات الصادرات في النيجر. وأصبح النيجر طرفاً أيضاً في الصكوك القانونية الدولية الرئيسية الـ ١٦ التي أبرمت لمكافحة الإرهاب الدولي، وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد بلدي قانوناً محدداً في ذلك الصدد.

على الصعيد الإقليمي، فإن النيجر طرف في اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، المبرمة في عام ٢٠٠٦، وفي جميع الصكوك المنشئة لآليات لمنع نشوب الصراعات وإدارتها على الصعيد دون الإقليمي وفي بلدان الاتحاد الأفريقي. وكل تلك الصكوك ضرورية لتعزيز التعاون الإقليمي المستدام بشأن نزع السلاح والسلام والأمن في منطقتنا. وبعبارة أخرى، فنحن ملتزمون تماماً بتزع السلاح وبناء عالم متواتم ومتقدم يمكن فيه لجميع البشر وجميع الدول التمتع بالرفاه.

إن بلدي يولي أيضاً أهمية خاصة لمؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. لقد تابعنا العمل التحضيري للمؤتمر الذي أداره ونسقه الرئيس باقتدار، ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل بشأن بعض النقاط الرئيسية للمعاهدة.

يمتد النيجر على مساحة واسعة تبلغ ١ ٢٦٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع في المنطقة دون الإقليمية للساحل والصحراء، ويشترك في حدود طولها ٥ ٥٠٠ كيلومتر مع سبع دول مجاورة. وتغطي الصحراء الكبرى ثلثي تلك الأراضي. وشهد النيجر في التسعينيات من القرن الماضي قدراً من انعدام الأمن داخل حدوده، بعد تشكيل بعض أفراد شعبه لحركات مسلحة. وفي مثل هذه البيئة التي ينعدم فيها الأمن، واجه النيجر بعد ذلك تهديداً أكبر من الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

تتحرم تلك الخصائص وتضمن طول بقائها. وبعبارة أخرى، نتمسك في سياستنا في مجال التسليح بالحد الأدنى المطلوب من أجل تلبية متطلبات السيادة الوطنية التي ذكرتها للتو.

كما ذكرت في وقت سابق، ستنظر اللجنة خلال الدورة السادسة والستين في ٢٠ بندا تتعلق بتزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. ولتلك المسائل أهمية حاسمة في الجهود المبذولة لبناء عالم أفضل والحفاظ عليه. وبالنسبة لوفد بلدي مع ذلك، فإنها ترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً بضرورات التنمية، نظراً لحقيقة أن نزع السلاح ضروري لتعزيز السلام والأمن للجميع، وهما بدورهما ضروريان للتنمية.

لذلك، يود وفد بلدي أولاً أن يؤكد على أهمية وحدوى تخفيضات الميزانية العسكرية التي أدرجها وفد الاتحاد السوفياتي السابق عن حق في جدول أعمال الجمعية العامة في سنة ١٩٧٣، على أمل تحويل الموارد المالية المحررة نتيجة لذلك إلى أدوات إضافية لتمويل التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأقل تقدماً مثل بلدي. وفي عالم اليوم، من غير المبرر أن يكافح الملايين من الناس من أجل العيش على الحد الأدنى يومياً، في حين أن يستمر إنفاق مبالغ هائلة من الموارد المالية على الأسلحة. وقد بذلت الدول بالتأكيد جهوداً عديدة في ذلك الصدد، بما في ذلك اعتماد برنامج العمل لعام ١٩٨٧ بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد بأنه يجب المحافظة على الزخم الذي ولد تلك النتائج، في إطار الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الإقليمية، وتسريعه.

يسر النيجر من جانبه، أن يكون طرفاً في جميع الصكوك الدولية الأساسية بشأن مسائل نزع السلاح التي أبرمتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من أن بعض الصكوك تفرض قيوداً تجارية على المواد

المتزامنة والمتوازنة لمعالجة المسائل المتعلقة في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على السواء.

تشاطر إكوادور قلق باقي الدول بشأن الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. حيث تتسبب هذه الحالة في مأزق، ولكن في ذلك المجال يتعين علينا إما متابعة المبادرات المرجحة التي لا تضيف سوى عنصر من عدم اليقين وعدم الثقة في العملية، أو محاولة حل المشكلة ككل بصورة نهائية. ويشكل اقتراح إحالة بعض المواضيع المناقشة في مؤتمر نزع السلاح، على أساس مخصص، إلى محافل أخرى أبرز مبادرة مرتجلة. وفي إطار مثل هذا النهج، ستقوم تصرفاتنا على اقتراح لا يحظى بتوافق الآراء، نظرا لحقيقة أنه غير مكتمل ومنحاز ويفتقر إلى اليقين من حيث تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل.

من ثم، يعتقد وفد بلدي أن الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على هامش مؤتمر نزع السلاح ليس علاجا شافيا. وبالإضافة إلى غياب توافق الآراء وعدم اليقين الذي يحيط بالإجراءات المخصصة، فإن تطلعات الدول إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال مؤجلة أيضا. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أيضا أن نعالج بالتبادل وبشكل عاجل المسائل الأخرى المتعلقة في مؤتمر نزع السلاح، وهي تحديد، اتفاقية بشأن الأسلحة النووية والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن نؤكد على أنه يتعين على أي معاهدة ترم في المستقبل بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية حل جميع شواغل الدول فيما يتعلق بترع السلاح النووي وعدم انتشاره. إن صكا يتضمن أحكاما بشأن

الإسلامي، الذين تم زرعهم في النيجر نتيجة لتفاهم أوجه انعدام الأمن المتبقية في المنطقة المعنية. ويمكن أن يشكل إبرام معاهدة تجارة للأسلحة تكون فعالة ومنصفة ومتوازنة عاملا مهما في إطار جهود النيجر الرامية إلى الحد من التداول غير المشروع للأسلحة، الذي أدى في نظرنا إلى الحالة التي نعيشها اليوم.

مع ذلك وعدا تجارة الأسلحة في حد ذاتها، يعتقد النيجر أن ظروفها غير متوقعة، مثل تلك الناجمة عن حالات الصراع، يمكن أن تهيئ الظروف التي يمكن في ظلها لجماعات غير مرغوبة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، مما يهدد سلام وأمن باقي الدول. وكما تدرك اللجنة، فإن مشروع معاهدة تجارة الأسلحة لا يشير إلى مثل هذه الظروف. وفي الختام، يعبر وفد بلدي بالتالي عن أمله الكبير في أن تأخذ جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام في حالات ما بعد الصراع الجانب الإقليمي للمسألة بعين الاعتبار.

السيد بروانو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب للرئيس وأعضاء المكتب عن تهاني وفد إكوادور على انتخابهم. إن وفد بلدي على أهبة الاستعداد لتقديم التعاون اللازم لتحقيق الأهداف التي وضعتها اللجنة الأولى.

يؤيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

يشكل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الطبيعة والبشر، فضلا عن انتهاكهما للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة نفسه. ويتمثل الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في حظرها الكامل وتدميرها التام. وفي ذلك الصدد، فإن إكوادور تدعم الجهود

وعلى الرغم مما ذكر من قبل، أود أن أشير إلى أن هيئة نزع السلاح لم تحرز أي نتائج طيبة منذ سنوات.

وعليه، يصبح منطقياً وضرورياً أن نقوم بتحليل شامل لآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة. ولذلك، يؤكد وفدي دعمه لفكرة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بغية استعراض جميع مكونات آلية نزع السلاح واعتماد الإجراءات التصحيحية الملائمة.

وإكوادور تكرر دعوتها لكل الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد إلى أن تفعل ذلك. كما نحث كل الدول الأعضاء على تنفيذ الخطوات الواردة في استنتاجات وتوصيات الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المعقود في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50) (المجلد الأول)).

وبالمثل، فإن إكوادور، بوصفها طرفاً متعاقداً في معاهدة ثلاثيولكو، تدعو جميع الدول إلى بذل كل جهد ممكن لإنشاء وتوطيد مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. وفي هذا الصدد، تؤيد إكوادور بقوة تنفيذ قرار عام ١٩٥٥ بشأن الشرق الأوسط، وتدعو إلى تحديد القضايا المتعلقة بأسرع ما يمكن، حتى يتسنى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢.

وفي سياق العمل صوب نزع السلاح وعدم الانتشار، تود إكوادور أن تعرب عن تأييدها لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسرعة. ولذلك، نحث الدول التي لم تنضم إلى هذا الصك أو تصدق عليه إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وفضلاً عن ذلك، تدعم إكوادور الحق الثابت والمشروع للدول في تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي من جديد دعمه للإطار التنظيمي الذي قدمته

المخزونات الحالية والمستقبلية من هذه المواد سيكون وحده كفيلاً بتلبية ذلك الشرط الأساسي.

وترى إكوادور أن إبرام معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية له نفس أهمية عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أو الضمانات الأمنية السلبية. ومع ذلك، ما زال بلدي حتى الآن لم ير صكاً ملزماً قانوناً، تضمن فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها ستمتنع عن استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، في الوقت الذي لا تزال فيه عملية نزع السلاح النووي مستمرة. وعلى ذلك الأساس، فإنه من الواضح أن حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح هي نتيجة لعدم وجود الإرادة لمنح جميع المسائل المدرجة في جدول أعماله الأهمية التي تستحقها، دون وضعها في مرتبة أدنى أو تهميشها.

وفي هذا الصدد، فإن الحل لا يكمن في القواعد الإجرائية أو في أساليب عمل المؤتمر، لأن الدول في أي محفل آخر ستجد نفسها في نفس الموقف في ظل أي كيان جديد. بل إن الحل يجب أن يتأتى عن طريق التقريب بين المواقف داخل مؤتمر نزع السلاح حتى يتسنى معالجة شواغل الدول من خلال مفاوضات شفافة تتناول كل المسائل المتعلقة.

وبالإضافة إلى ذلك، يرى وفدي أن الاقتراح الذي يقضي بأن تنقل إلى محافل أخرى مسائل مطروحة على مؤتمر نزع السلاح على نحو مخصص لن يكون من شأنه تجاوز العديد من شواغل الدول في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النووي فحسب، بل إنه يحمل في طياته أيضاً خطر الفشل الذريع لافتقاره إلى العالمية، وهو مطلب أساسي لضمان فعالية اتفاق من هذا القبيل. والسبيل الوحيد لتحقيق العالمية هو النهوض بتدابير بناء الثقة الضرورية لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء.

هذه المسألة، وهو أمر يحقق مصالحنا، وصولاً إلى نتيجة نهائية.

والتزاماً بتزع السلاح والسلام العالمي والاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي، صدقت إكوادور في عام ٢٠١٠ على اتفاقية الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، تود إكوادور أن تعرب عن استعدادها لأن يتبادل مع بقية دول العالم خبرتها وقدرتها الفنية في مجال تدمير الترسانات وتطهير المناطق الملوثة بهذا النوع من الأسلحة. وعلى نفس المنوال، وفي إطار هدفها المتمثل في تحويل حدودنا إلى أماكن للاتحاد والتكامل المأمون من خلال مشاريع التنمية النظيفة بالمشاركة مع الدول المجاورة، تولى إكوادور أهمية كبرى لكل البرامج الإنسانية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام على الحدود مع بيرو. وترى إكوادور أن المجتمع المدني هو الأكثر تضرراً جراء استخدام هذا النوع من الأسلحة. ولذلك، نعرب عن التزامنا ودعمنا لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ختاماً، وإلى جانب الإعراب عن التزام حكومة إكوادور بالسلام ونزع السلاح عالمياً والأمن الدولي في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، يود وفدي أن يكرر ما أبديناه في مستهل بياننا من استعدادنا للعمل في اللجنة الأولى من أجل تحقيق تلك الأهداف.

السيدة جو أدامسن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالعربية): أريد أن أشكر الرئيس وكل أعضاء المكتب على عملهم المهم.

(تكلمت بالإنكليزية)

الدورة السادسة والستين للجنة الأولى ستكون دورة هامة بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. ووجود

الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد أن على الدول التي تستخدم هذا النوع من الطاقة أن تطور وتنفذ أعلى معايير الأمان والحماية النووية.

ودستور إكوادور، المعتمد في عام ٢٠٠٨، هو أول دستور من نوعه يمنح حقوقاً للطبيعة. كما أنه يحدد مجموعة من المبادئ التي توفر توجيهاً للسلوك على الساحة الدولية. وأحد هذه المبادئ يعلن إكوادور أرضاً للسلام. وفي هذا الصدد، تدعو إكوادور إلى السلام ونزع السلاح عالمياً. وتدين تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وتحظر استحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وإنتاجها وحيازتها وتسويقها تجارياً واستيرادها ونقلها وتكديسها، وذلك في إطار الاحترام الكامل وغير المحدود لحقوق الإنسان. وبالتالي، يود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن التزامه الكامل باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تتشاطر إكوادور الدعم الحاسم الأهمية لأهداف برنامج العمل بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه. وفي حين نعرب عن امتناننا لجهود البعثة الدائمة لنيوزيلندا في عقد اجتماع للخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ برنامج العمل هذا، يود وفدي أيضاً أن يعرب عن تمنياته للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ بكل النجاح.

وترحب إكوادور بالاجتماعات الثلاثة التي عقدتها اللجنة التحضيرية المعنية بمعاهدة بشأن تجارة الأسلحة، والتي عقدت في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١١. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لعمل السفير غارسيا موريتان. ونحن على استعداد تام لمواصلة المشاركة بفعالية في

لمناقشة التوصيات الواردة في خطة العمل، وتم الاتفاق على العديد من مبادرات المتابعة بشأن المصطلحات النووية والتحقق من نزع السلاح. كما واصلنا المضي قدماً بمبادرتنا الرائدة مع النرويج في مجال البحوث المتعلقة بالتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية. كما نستضيف حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر في لندن بهدف تبادل الخبرات مع الدول الأخرى المهتمة من غير الحائزة للأسلحة النووية.

لقد أدينا دوراً مماثلاً في طليعة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن بعض المسائل الأخرى التي يتعين معالجتها من قبل اللجنة. وباعتبارنا دولة وديعة لمعاهدة عدم الانتشار، لا نزال ملتزمين بالكامل بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. ونأمل في أن تشارك جميع الدول في المنطقة بشكل كامل مع المضيف والميسر حالما يتم الإعلان عنهما.

ولا نزال نشكل قوة دافعة وراء الجهود الرامية إلى ضمان التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة قوية ومتينة لتجارة الأسلحة، عبر المشاركة الكاملة في الدورة الموضوعية للجنة التحضيرية والمضي بها قدماً مع جميع الدول نحو المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. ومن رأينا أنه ينبغي لجميع الدول العمل من أجل الوصول إلى ذلك الصك القانوني الهام. وسوف نؤدي دوراً نشطاً أيضاً في المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية الذي يعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر، والذي نأمل فيه تحقيق عملية نشطة ومعززة في المستقبل. ونعمل مجد أيضاً لتعزيز أهداف وغايات اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

الجميع هنا في نيويورك يتيح لنا فرصة ممتازة لإحراز تقدم بشأن مجموعة من المسائل. وفي الجلسات العامة والمناقشات المواضيعية، تتاح لنا الفرصة لاستعراض تطورات السنة السابقة في كل المجالات، والتعرف على النجاحات العديدة إلى جانب تحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من العمل. وفضلاً عن ذلك، يعقد على الهامش عدد من الاجتماعات التي نأمل أن تتخذ خلالها خطوات ملموسة إلى الأمام بشأن عدد من المسائل المحددة.

إن عام ٢٠١٢ سيكون عاماً مهماً، ليس أقلها لعمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٢، الذي سيعقد في فيينا في نيسان/أبريل، والعمل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمؤتمر الدبلوماسي المعني بالمعاهدة بشأن تجارة الأسلحة. ولا بد لنا من العمل معاً في اللجنة الأولى خلال الأسابيع القادمة لتحقيق الزخم الضروري لإنجاح كل ذلك في عام ٢٠١٢.

والمملكة المتحدة تضطلع بدور ريادي في مجموعة من المسائل المتعلقة بتزع السلاح وقضايا الأمن الدولي ذات الصلة وهي موضوع مداولاتنا هنا في نيويورك. وأود أن أذكر بعض أمثلة للأمور التي نقوم بها منذ اجتماعنا آخر مرة.

فيما يتعلق بتزع السلاح النووي، عملنا مجد مع مجموعة من شركائنا الدوليين لبدء العمل في تنفيذ خطة العمل بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعد المؤتمر الاستعراضي الناجح في عام ٢٠١٠. بعد مضي بضعة أشهر فقط على بدء دورة جديدة مدتها خمس سنوات، أعلنت المملكة المتحدة عن العديد من تدابير نزع السلاح الهامة في استعراضنا الاستراتيجي الدفاعي والأمني. والتقينا في باريس في حزيران/يونيه مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية

المسائل المحيطة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنطقة جنوب شرق آسيا الحالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تساعد نتائج هذه المناقشات في المضي قدماً بجهودنا الجماعية المتمثلة في جعل العالم مكاناً أكثر أمناً.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى الدخول في مزيد من التفاصيل في بعض المناقشات المواضيعية في الأسبوع المقبل. ولكن عليّ الآن أن أتقدم لكم بأطيب أمنياتي سيدي، بصفتمكم الرئيس بالنيابة، وللرئيس نفسه، ولأعضاء المكتب أيضاً. وأؤكد لكم أن المملكة المتحدة ستفعل كل ما هو ممكن للمساعدة على تحقيق نجاح هذه الدورة السادسة والستين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس والمكتب. وأهنئها بشكل خاص على مهاراتها في اللغة العربية.

السيد وانغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): لقد كان مقررراً أن يدلي السفير وانغ كون ببيان وفد بلدي في هذه المناقشة العامة. لكن بسبب التزامات أخرى هامة، لم يتمكن من الحضور، فأذن لي بالإدلاء بالبيان بالنيابة عنه.

وأود أن أبدأ بتهنئة الرئيس بانتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة. وأنا واثق من أن بوسعه توجيه أعمال اللجنة بطريقة ناجحة نظراً لحكمته وخبرته الدبلوماسية الواسعة. وأود أن أؤكد له وللوفود الأخرى تعاون الوفد الصيني التام.

لقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تطورات وتحولات وتغيرات هامة. فقد حدثت خلال هذا العقد تغيرات عميقة ومعقدة في المشهد الأمني الدولي. وأصبحت مسألة الأمن العالمي أكثر أهمية على نحو متزايد. فهي لا تشمل مجالات الاقتصاد والسياسة والمال والصحة

بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة أمن الفضاء الإلكتروني سرعان ما أصبحت إحدى المسائل ذات الأولوية في جميع جداول أعمالنا. ونستضيف في هذا الصدد، مؤتمراً دولياً بشأن الفضاء الإلكتروني في تشرين الثاني/نوفمبر في لندن. ونأمل أن تساعد نتائج هذه المداولات في تعزيز مشاركة المجتمع الدولي في هذه المسألة الهامة.

وإذ نتقل مرة أخرى إلى عام ٢٠١٢، قدمت المملكة المتحدة مشروع قرار الهدنة الأولمبية (A/66/L.3) بصفتها الدولة المضيفة لدورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢ بهدف تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي لتشجيع وتعزيز ثقافة السلام استناداً إلى روح الهدنة الأولمبية. وستعمل المملكة المتحدة مع الشركاء على المستوى الدولي بغية تحديد الفرص المتاحة لتعزيز المثل العليا للهدنة الأولمبية ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلينا في تقديم مشروع القرار. ويسعدني أن زملائي الذين بحوزتهم قائمة مقدمي مشروع القرار سيفعلون ذلك. ونرحب بمشاركة جميع البلدان التي لم توقع بعد على قائمة مقدمي مشروع القرار. وأعلم أنه توجد بعض الهدايا الرمزية الآن. ومعها حالياً نموذج لمنشقة الشاطئ الأولمبية، وسنعطيها للممثلين الذين يوقعون على قائمة مقدمي مشروع القرار. وهذه المنشقة هي أحدث صيحات الموضة في نيويورك، وأحث الذين يرغبون في نيل إحداها على التوقيع على القائمة في أقرب وقت ممكن.

ولنعد مرة أخرى إلى المسائل الجادة: فنحن نسعى في هذا السياق المثمر لاستخدام دورة اللجنة الأولى لهذا العام في إحراز مزيد من التقدم. وتعد العديد من الاجتماعات الهامة في هذا الأسبوع - إذ خرجت للتو من أحد هذه الاجتماعات - التي يمكن أن تحدد مساعينا في المستقبل. ولا تزال المناقشات جارية بين الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن

العامية والطاقة فحسب، بل تغطي مجموعة أوسع، تمتد من الفضاء الخارجي إلى مجالات جديدة كالفضاء الإلكتروني والمناطق القطبية. كما شهد المجتمع الدولي أيضاً في العقد الماضي نجاحات وإخفاقات في قضية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على نحو متعدد الأطراف. وفي حين اكتسب مفهوم الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية زخماً، فإن تحقيقه لا يزال مهمة عسيرة للغاية.

وتمر عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الدولي، باعتبارها جزءاً من سعي البشرية إلى تحقيق السلام والتنمية، بمنعطف هام وتقتضي بذل جهود موحدة ومتواصلة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وينبغي لنا تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويكمن الهدف المشترك للمجتمع الدولي بأسره في التدمير الكامل والشامل للأسلحة النووية. وفي عام ٢٠١٢، سوف نبدأ جولة أخرى من عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للدول الأطراف أن تنفذ بجدية الوثيقة النهائية للمؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار (NPT/CONF.2101/50 (المجلد الأول)).

وينبغي لترع السلاح النووي أن يتبع مبدأ الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تدخل حيز النفاذ في تاريخ مبكر. وينبغي في أقرب وقت ممكن تنشيط المفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي التفاوض على وضع صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية واختتامها. بالإضافة إلى ذلك، وبغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل والشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في الوقت المناسب، خطة طويلة الأجل قابلة

غير أننا نخطئنا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الآن. فما رأينا كان شاحداً للفكر حقاً. فبينما يتجه العالم نحو التعددية القطبية عبر العولمة الاقتصادية المتسارعة والتطور السريع لعصر المعلومات، فقد أصبح جميع أعضائه في حالة من الترابط والتآزر وتشابك مصالحهم على نحو لم يسبق له مثيل. وبذلك أصبح العالم مجتمعاً ذا مصير مشترك يترابط أعضاؤه بشكل وثيق. وليس بوسع أي بلد في ظل الظروف التاريخية الراهنة أن يكون محصناً ضد التحديات العالمية التي نواجهها، ولن يستطيع مواجهة هذه التحديات بمفرده في ذات الوقت. وعليه، ينبغي أن يكون العمل معاً من أجل التغلب على الصعوبات التي نواجهها والسعي إلى حالة تعود بالفائدة على الجميع، المبدأ التوجيهي الأساسي الذي يحكم العلاقات الدولية في الوقت الحالي.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل معاً في العقد المقبل، انطلاقاً من هذا المنظور الجديد بشأن مجتمع المصير المشترك، على مواجهة التحديات الأمنية المتعددة التي تواجه البشرية، عبر تقاسم السراء والضراء، والسعي إلى تحقيق حالة تعود بالفائدة على الجميع. تحقيقاً لهذه الغاية، يتعين علينا أولاً، دعم التفكير الجديد بشأن الأمن القائم على أساس الثقة المتبادلة وتحقيق المنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق والعمل على انتهاج سياسة أمنية شاملة، مشتركة وتعاونية. ثانياً، ينبغي لنا تهيئة بيئة دولية سلمية مستقرة وبناء عالم أكثر أمناً للجميع. ثالثاً، ينبغي أن نحترم احتراماً كاملاً الشواغل

مطابخ جديدة وإخراج المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من إطار مؤتمر نزع السلاح.

وترى الصين أنه بغية كسر الجمود الحاصل في المؤتمر، يجب أولاً تحديد جوهر المسألة بشكل صحيح. ولكي تكون الوصفات فعالة، يتعين أن تستند إلى التشخيص الصحيح. وما يجعل الأمور أكثر سوءاً، أن تسلق الشجرة لن يساعد على صيد الأسماك. فهذا النهج لن يعمل إلا على تأخير العملية، ويؤدي إلى إضاعة المزيد من الوقت.

وكما أشير من قبل، ثمة عوامل سياسية أدت في الدرجة الأولى إلى الجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، إن ما يُدعى إليه بشكل عاجل هو تعزيز الثقة السياسية، والاستعداد لوضع وجهات النظر السياسية المسبقة وراءنا؛ والتصور الصحيح والمنهجية المناسبة؛ وهدف ونهج بدافع تحقيق غرض معين، قبل الشروع في أي عملية. وبغية أن تكون مفاوضات تحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف هادفة وذات صلة، فإن مشاركة جميع الأطراف المعنية لا غنى عنها.

وهذا يصح أكثر بالنسبة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. صحيح أنه قد يكون من السهل إبرام معاهدة من هذا القبيل خارج إطار مؤتمر نزع السلاح. ولكن ماذا ستكون أهميتها - لا سيما إزاء كيفية تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار - في غياب مشاركة البلدان القادرة على إنتاج المواد الانشطارية؟ إن هذا الاقتراح مخرج سهل لأولئك الذين يجوبون أن يراوغوا في تقديم الشكاوى. بالتأكيد لن يصعب على الإطلاق إخراج المفاوضات المتعلقة بإبرام هذه المعاهدة من إطار مؤتمر نزع السلاح. غير أن هذا النهج لعله لا يساعد في حل المشكلة. فهذا المنعطف يتطلب منا أن نتحمل مسؤولية تاريخية. ونحن لا يسعنا أن نسمح للخوف

للاستمرار وتتألف من مراحل إجرائية، بما في ذلك إبرام اتفاقية عن طريق التفاوض للحظر الكامل للأسلحة النووية.

إن عدم الانتشار النووي يشكل شرطاً أساسياً للحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. وتود الصين، من جانبها، أن ترى إعادة تنشيط مبكر للمحادثات السادسة الأطراف حول المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية، والاستئناف المبكر للحوار بين إيران وحكومات ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة زائداً روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية E3+3.

والعمل بجد على تعزيز الأمن النووي أمر حاسم للاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار. وترحب الصين باجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالسلامة والأمن النوويين، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر، وتأمل أن تستمر جميع الأطراف في تكثيف التعاون الدولي، وأن تقوم بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقاً للشرط الأساسي المتمثل في ضمان السلامة النووية.

وتؤيد الصين باستمرار إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونشيد بالجهود المتواصلة وطويلة الأجل التي تبذلها جميع الأطراف المعنية. ونأمل للمؤتمر الدولي المقرر عقده في العام المقبل بشأن هذه المسألة أن يحقق نتائج إيجابية.

وينبغي أن نعمل للمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف بمشاركة جميع الأطراف المعنية، عن طريق تعزيز الثقة المتبادلة، والأفكار الواضحة، والمنهجية المناسبة. وبما أن حالة الجمود تسيطر على مؤتمر نزع السلاح وغيره من الآليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، قد نسمع شكاوى من وقت إلى آخر. ويعتقد البعض أن المؤتمر قد أصيب بالشلل فعلاً، ويدعون إلى إصلاح تلك الهيئة. ويدفع آخرون إلى مجرد إقامة ما يسمى

الخارجي إلى ساحات لمعارك جديدة. فالقرن الحادي والعشرون عصر المعلومات. والتطبيق على نحو أوسع نطاقاً من أي وقت مضى لتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني قد عجل من وتيرة تطور الحضارة البشرية. وفي الوقت نفسه، تشكل التهديدات الأمنية على جبهتي المعلومات والفضاء الإلكتروني تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي.

وتتمثل المهمة الملحة أمام المجتمع الدولي الآن في كيفية، من خلال وضع المعايير والقواعد الدولية، تشجيع الدول على اعتماد السلوك المسؤول في مجال المعلومات والفضاء الإلكتروني، والإدارة الفعالة للفضاء الإلكتروني، وصون الأمن والنظام في الفضاء الإلكتروني على النحو المناسب، فضلاً عن الانخراط في التعاون الدولي المكثف. وبذلك، تأمل الصين أن يتمكن المجتمع الدولي من التصدي بفعالية، في جهد متضافر، للتهديدات الأمنية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني.

ونعتقد أن الأمم المتحدة هي أنسب محفل للتداول بشأن هذه المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بأمن المعلومات والفضاء الإلكتروني وصياغتها. وإزاء ذلك، انضمت الصين إلى أوزبكستان وروسيا وطاجيكستان لتقديم مشروع قرار إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك تتعلق بأمن المعلومات. وأملنا أن يبدأ المجتمع الدولي، على أساس مشروع القرار ذلك، بإجراء مداولات مفتوحة وشفافة وديمقراطية، في إطار الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى توافق مبكر في الآراء على مدونة قواعد السلوك ذات الصلة. فمن شأن ذلك أن يصون المصالح المشتركة لجميع الأطراف في هذا الميدان، ويكفل استخدام المعلومات والفضاء الإلكتروني لزيادة تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، فضلاً عن رفاه البشرية.

غير المبرر بشل الجهود الهامة التي نبذلها لتحويل التراجع إلى تقدم.

وإذا نظرنا إلى الوراء على مدى العام الماضي، وبينما لم يتم تسجيل أي إنجازات غير عادية، فإن مؤتمر نزع السلاح، مع ذلك، أدى عمله العادي بطريقة واقعية. وقد ترجمت جميع البلدان إرادتها السياسية إلى أعمال محددة في المؤتمر، وقاربت جميعها اجتماعات مؤتمر نزع السلاح، الرسمية وغير الرسمية على السواء، بطريقة جادة وبناءة. ولا يسع المرء إلا أن يتلمس جهودها الدؤوبة وروحها المندفعة للمضي قدماً في مواجهة الصعوبات. وأعتقد أنها قد أرست أساساً متيناً للمؤتمر كي يعيد تنشيط عمله الموضوعي في العام المقبل. وليس من السهل أن يتحقق هذا التقدم المحرز بصعوبة، ولذلك يجب تلمينه.

وعقب المباحثات والمناقشات المستفيضة التي جرت هذا العام، بات المزيد والمزيد من البلدان والناس من أصحاب الرؤية والبصيرة يدركون أنه من العبث التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج المؤتمر، حيث لن يؤدي ذلك بنا إلى أي مكان. والسبب أن هذا النهج لن يكون قادراً على إشراك جميع أصحاب المصلحة الضروريين، ولن يضمن تحقيق عالمية المعاهدة المرتقبة وفعاليتها. لذلك، إن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد الصالح للتفاوض وإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة. وبناء على العمل الفعال الذي تم القيام به في هذا العام، ينبغي لجميع الأطراف أن تركز الآن على كيفية مواصلة تعزيز مؤتمر نزع السلاح، بهدف إعادة تنشيط كل أعمال المؤتمر الموضوعية، بما في ذلك التفاوض على إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وينبغي أن نسعى بنشاط إلى انتهاج الدبلوماسية الوقائية بغية تفادي أن يتحول الفضاء الإلكتروني والفضاء

كما تؤيد الصين، من جانبها، الجهود الدولية الرامية إلى اعتماد تدابير مناسبة لتنظيم تجارة الأسلحة، ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وينبغي السير في التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة تدريجياً بطريقة مفتوحة وشفافة وتوافقية.

ولقد نشرت الحكومة الصينية مؤخراً كتابها الأبيض عن التنمية السلمية للصين. وهي تعلن فيه للعالم رسمياً مرة أخرى أنها تلتزم بمسار التنمية السلمية، وأنها تسعى إلى بناء عالم مفعم بالوئام يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك.

كما ينص على أن تحقيق التنمية السلمية خيار استراتيجي اعتمدها في سبيل تحقيق التحديث، وجعل الصين قوية ومزدهرة وزيادة إسهامها في تقدم الحضارة البشرية. ويعكس ذلك ليس فقط تطلع الصين الجاد لخلق بيئة دولية سلمية ومستقرة، بل أيضاً ما تقوم به عملياً من أجل ذلك.

ولا يمكن لعالم أكثر رخاء وتناغماً أن يتحقق بدون وجود بيئة دولية تتمتع بالسلام والاستقرار. وستواصل الصين، من جانبها، العمل مع جميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتحقيق مزيد من التقدم في عملية الحد من التسلح الدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاضطلاع بدور أكبر في تعزيز السلام والتنمية في العالم.

السيدة رانجيل (تيمور - ليشتي) (تكلمت

بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال هذه الدورة، فأرجو أن تسمحوا لي بأن أنضم إلى الممثلين الآخرين في التقدم بالتهنئة إلى الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأود أن أؤكد لهم تعاون وفد بلدي تعاوناً كاملاً. ونحن على ثقة تامة بأن اللجنة الأولى، في ظل قيادة الرئيس المحنكة، ستحقق بلا شك نتائج ملموسة.

ونظراً للطابع المشترك العالمي الذي يتصف به الفضاء الخارجي، فهو ثروة مشتركة للجنس البشري. لذلك، من مصلحة البشرية كلها تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وتعلق الصين أهمية على الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، وتبقى منفتحة على المبادرات ذات الصلة والمناقشات المتعلقة بها. وتعتقد الصين أن هذه التدابير لا تخالف على الإطلاق الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وأنها تمثل استكمالاً مفيداً للسلك القانوني الخاص بمنع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسليح فيه. والصين، من جانبها، على استعداد للانضمام إلى جميع الأطراف الأخرى في إجراء مداورات متعمقة للمبادرات والمسائل ذات الصلة مع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، الذي سيجري إنشاؤه العام المقبل.

وينبغي لنا أن ننهض بعملية تحديد الأسلحة في مجالي الأسلحة البيولوجية والتقليدية من خلال اتباع نهج تدريجي. وتعلق الصين أهمية كبيرة على المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. وسوف نعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأطراف لزيادة تعزيز سلطة وفعالية وعملية اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتولي الصين أيضاً أهمية كبرى للشواغل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية، وتدعم مجموعة الخبراء الحكوميين المعنيين بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في التوصل إلى بروتوكول عن طريق التفاوض بشأن الذخائر العنقودية يوازن بين الشواغل الإنسانية مع متطلبات الأمن المشروعة. ونحن نقدر عمل فريق الخبراء، ولا سيما الجهود الهائلة التي بذلها رئيسه لوضع مشروع البروتوكول. ونأمل أن يتم التوصل إلى بروتوكول وفقاً لآخر نص قدمه الرئيس.

الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج و تكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، أبرمت تيمور - ليشتي اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي من الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب الشامل.

تواصل تيمور - ليشتي دعم اللجنة الأولى بوصفها الهيئة الأساسية للتصدي لمسائل الأمن الدولي ونزع السلاح. يشكل السلام والأمن العالميان حجر الأساس لبناء الرخاء الاقتصادي العالمي. والتهديدات المحلية للسلام والأمن تتحول إلى تهديدات عالمية في هذا العالم الذي يزداد ترابطاً. ولذلك ينبغي أن يتولى المجتمع الدولي إدارتها بطريقة سريعة وفعالة من خلال الآليات المتعددة الأطراف في محافل مثل هذا المحفل.

كارثة فوكوشيما، التي ما زالت ماثلة في ذاكرتنا، درس مهم آخر يجسد الخطر الكبير الذي تشكله الطاقة النووية على صحة الإنسان والبيئة. إنها دليل على الحاجة إلى التطلع نحو الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة باعتبارهما مفتاحين لضمان سلامة الناس وحماية البيئة من أجل مستقبل مستدام. وتود تيمور - ليشتي أن تعرب عن عميق تعاطفنا وتضامننا مع شعب وحكومة اليابان. ونتمنى لهما التعافي المبكر.

السيد زيادة (لبنان): اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم باسم وفد لبنان بأحر التهاني على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، وأن أؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه ممثل إندونيسيا (انظر 3 A/C.1/66/PV.3).

“معاً من أجل حياة أكثر أمناً”، هو الشعار الذي أطلقه لبنان على الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي استضافه في بيروت في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي، بمشاركة أكثر من

تؤيد تيمور - ليشتي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر 3 A/C.1/66/PV.3).

بعد أن شاهدت تيمور - ليشتي التجربة المساوية للحرب المدمرة وأدركت التكلفة الناتجة على حياة الإنسان، تلتزم بالتنفيذ الفعال ومواصلة تعزيز برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالعمل على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما سنواصل دعم العمل الرامي إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تنظم الأسلحة التقليدية وتجارتها.

يسر تيمور - ليشتي أن تحيط علماً بالإنجازات الإيجابية الكبيرة التي تحققت في العام الماضي في مجال نزع السلاح والتدابير والسياسات الأمنية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذها، ولا سيما التوصل إلى المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي فيما يتعلق بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الرامية إلى مزيد من الحد من الفقر والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

فيما يتعلق بمنطقتنا، ترحب تيمور - ليشتي بتشديد التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحفاظ على منطقة جنوب شرقي آسيا خالية من الأسلحة النووية. نحن ندرك الجهود التي تبذلها هذه المنظمة في الدعوة لتنفيذ المعاهدة وتعزيزه إسهاماً من المنطقة في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

بوصفنا دولة جديدة لم نل استقلالها إلا قبل تسع سنوات فقط، بذلت تيمور - ليشتي جهوداً للإسهام في رؤية عالم خال من ويلات الصراعات المسلحة وما تشكله من تهديد. لذلك فقد انضمنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة

والدول الصديقة تبقى التحديات كبيرة وتستلزم جهوداً مستمرة لتأمين تجهيزات متطورة تسمح بكشف ونزع وإتلاف هذه الألغام بالإضافة إلى تأمين الدعم للضحايا وعائلاتهم.

أما بالنسبة إلى المساعي التي تبذل لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة التقليدية في عام ٢٠١٢، تؤكد ترحيب لبنان بالجهود التي تبذل في هذا الصدد، طالما اتسمت تلك الجهود بالعدالة وعدم التمييز، والموضوعية، والشفافية، والشمولية، والتوازن. كما نشدد على أن تستند المعاهدة المزمعة إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وألا تتعارض معها، بما في ذلك الحق المشروع للدول في اقتناء وسائل للدفاع عن النفس.

وعلى الرغم من ترحيبنا الكامل ودعمنا للجهود التي ترمي إلى نزع السلاح العام والكامل في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف، نرى أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ينبغي أن تظل الهدف الأول لتلك الجهود، وفي هذا الصدد، تؤكد أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الدولية الوحيدة المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح، ونأسف للجمود الذي يكتنف المؤتمر منذ أكثر من عقد، ونرحب بالجهود الرامية إلى تنشيطه، وندعو الدول الأطراف إلى تكثيف جهودها وإبداء المزيد من المرونة والإرادة السياسية اللازمة بغية التوصل إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يمهد الطريق أمام الشروع في مفاوضات تؤدي إلى معاهدة للتخلص نهائياً من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، وإبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً حول ضمانات الأمن السلبية للدول غير النووية، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

يشدد لبنان على ضرورة التطبيق المتوازن للركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي

١٠٠ دولة، وصدر نتيجة له إعلان بيروت، الذي شكل محطة فاصلة في تطبيق هذه الاتفاقية. لقد سمح انعقاد هذا الاجتماع في لبنان، بوصفه بلداً متضرراً، بتسليط الضوء على التداعيات الكارثية للقذائف العنقودية التي استعملتها إسرائيل ضده خلال عدوان تموز/يوليه ٢٠٠٦، وهي لا تزال تترصد بالمدينين في حقولهم وأماكن لهُم أطفالهم على مساحة الجنوب اللبناني.

من هنا تؤكد أن لبنان لن يتوانى عن المطالبة بإلزام إسرائيل التعويض عن الخسائر والأضرار التي ألحقها به، كما نتطلع إلى المزيد من الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي للتغلب على هذه المأساة.

بعد مرور عام على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في

١ آب/أغسطس ٢٠١٠، نرحب بالدول التي صادقت على الاتفاقية وانضمت إليها، ونحث الدول غير الموقعة على الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى التزام عالمي بها. كما ندعو جميعاً الذين لا يزالون يستخدمون الذخائر العنقودية، بالإضافة إلى الذين يقومون بتطويرها وإنتاجها واقتنائها وتخزينها إلى التوقف عن ذلك فوراً والانضمام إلى مهمة القضاء عليها.

ولا بد من الإقرار بأن التقدم الذي أحرز منذ الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية وخلال مسار أوصلو هو نتيجة الشراكة الناجحة بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

في شأن آخر لا يقل خطورة عن القذائف العنقودية، نشير إلى أن إسرائيل قامت خلال اعتداءاتها المتكررة على لبنان بزرع مئات الآلاف من الألغام في الجنوب اللبناني، أدت إلى مقتل وإصابة وتشويه الكثير من المدينين اللبنانيين. وبالرغم من الإنجازات المهمة التي تحققت حتى الآن في إزالة هذه الألغام بمساعدة مشكورة من وكالات الأمم المتحدة

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):
بالنيابة عن نيجيريا أود أن أهنيء الرئيس رسمياً وأعضاء
المكتب على انتخامهم. وأؤكد دعمنا القاطع لهم. وأود أيضاً
أن أشيد بسلفها، ميلوس كوتيريتش، على جهوده التي
لا تعرف الكلل، والسفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي
لشؤون نزع السلاح، على التزامه الدؤوب بقضية نزع
السلاح.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا
بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/66/PV.3).

إن نيجيريا ما برحت ملتزمة التزاماً شديداً بتعزيز
السلم والأمن الدوليين. أود أن أؤكد للجنة، مشاركة وفدي
النشطة وتعاونه الكامل ونحن نتناول الكثير من المهام
المعرضة علينا خلال هذه الدورة.

إن المسائل المعروضة علينا شاقة وتبعث على
التحدي. فعلمنا إما يقف على عتبة استحداث نموذج
للتصدي لآثار انتشار الأسلحة، أو منهك بأمور تافهة ليس
لها أي أثر على متابعة تكديس الأسلحة. وتعتقد نيجيريا أن
الأمم المتحدة في ميزان المتغيرات لا تزال المتحدى المناسب
لتناول جميع مسائل نزع السلاح والحد من الأسلحة. لذلك،
من الواضح أن اللجنة الأولى ستواصل القيام بدور هام جداً
في عملية التفاوض من أجل إحلال الاستقرار في عالمنا
وتوطيد السلام العالمي.

وفي ذلك الصدد، تؤيد نيجيريا تأييداً قوياً نزع
السلاح النووي الذي يتصدر قائمة الأولويات العالمية، فضلاً
عن المسألة المتصلة بعدم الانتشار النووي. وما فتننا نعتقد
اعتقاداً راسخاً بأن الهدف النهائي لعملية نزع السلاح هو
نزع السلاح العام والكامل، تحت رقابة دولية صارمة وفعالة،
وارتكازاً على المبادئ المتمثلة في تحقيق الأمن غير المنقوص
والمعزز لجميع الدول.

عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي. ونؤكد
حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير
بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية.
كما نطالب بمعالجة مسألة عدم الانتشار في الشرق الأوسط
في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة من دون انتقائية
وازدواجية، تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة
النووية في الشرق الأوسط. غير أن ما يحول دون تحقيق هذا
الهدف، هو أن إسرائيل هي الوحيدة في منطقة الشرق
الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية ولا تخضع منشآتها النووية إلى نظام التفتيش الدولي
التابع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية،
وهي بذلك تتجاوز القانون الدولي وتعرض للخطر السلم
والأمن في الشرق الأوسط.

يرحب لبنان بخطة العمل الصادرة عن الوثيقة
الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية المنعقد في عام ٢٠١٠، (NPT/CONF.2010/50)،
(المجلد الأول))، ولا سيما الدعوة إلى انعقاد مؤتمر
عام ٢٠١٢ بهدف تنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة
في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار
الشامل. ويعتبر انعقاد هذا المؤتمر خطوة هامة في الاتجاه
الصحيح وفرصة ينبغي عدم ضياعها. وعليه، فإننا نحث
الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث المتبينة لقرار
عام ١٩٩٥ على العمل بالسرعة الممكنة، بالتشاور الوثيق مع
دول المنطقة، لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لعقد هذا المؤتمر.

ختاماً، يؤكد لبنان أن الأسلحة النووية وأسلحة
الدمار الشامل، لا يمكن أن تكون مصدراً للأمن والاستقرار
في أي منطقة من العالم، بل على العكس، فإنها تشكل حافزاً
لدول أخرى للسعي لامتلاك هذه الأسلحة، وتفتح الباب
أمام سباق تسلح لا حدود له.

الدولية، في عملية شاملة وشفافة، أصبح أكثر إقناعاً في ضوء الحادث النووي المؤسف الذي وقع مؤخرا في فوكوشيما.

ونشعر بالقلق حيال التأخير الذي لا مبرر له في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وناشد الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، لا سيما دول المرفق ٢، أن تفعل ذلك بدون تأخير. وبعد مضي خمسة عشر عاما على فتح باب التوقيع على المعاهدة، ينبغي أن يكفل العالم بدء نفاذها. ويرى وفد بلدي أن تنفيذ بروتوكولات المعاهدة سيسهم إسهاما كبيرا في عملية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار بجميع جوانبها. ولذلك نحن نناشد الدول المتبقية أن تتخذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق هذه العملية المنهجية للبلوغ نزع السلاح النووي.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا قويا إبرام صك دولي يتعامل مع الضمانات الأمنية السلبية. ونؤكد مجددا على دعوتنا إلى إنشاء صك دولي ملزم قانونا بموجبه تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلى النحو المؤكد في البيان الصادر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/66/PV.3)، نحن نقر بأهمية ضمان أن تكون أي عملية لترع السلاح النووي شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها لكي تكون ذات مغزى وفعالة. ويمتد ذلك أيضا ليشمل الدعوة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، لزيادة فعالية تعزيز عملية نزع السلاح النووي.

إن وفد بلدي ملتزم باتخاذ نهج عملي بصورة أكبر وفعال نحو المداورات بشأن مسائل نزع السلاح المحددة في هيئة نزع السلاح، فضلا عن وضع برنامج عمل واضح لمؤتمر نزع السلاح. ونؤكد على أن الدعوات إلى الشفافية في ميدان نزع السلاح لا تنتقص بالضرورة من أمن الدول

كذلك تؤيد نيجيريا التقييد بمبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفقا لأحكام المعاهدة والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمييدها المعقود في عام ١٩٩٥. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط والخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها والمعتمدة في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود في عام ٢٠٠٠.

نشدد على أنه من مصلحة جميع الدول، الواقعة في المنطقة وخارجها، تأييد إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل، وعقد مؤتمر بشأن المسألة في عام ٢٠١٢.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قادرة تماما على ضمان السلامة النووية والأمن النووي في إطار هيكلها وآليات الضمانات لديها. لذلك نحض جميع الدول على التقييد بنظامها الأساسي. ومع أن وفد بلدي يعتبر عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية قيما للغاية لأمان معايير الطاقة النووية وأمنها، فإننا نعتقد أيضا أنه ينبغي ألا تستعمل اعتبارات الأمان والأمن النوويين لإعاقة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في البلدان النامية، ما دام ترتيبات واتفاقيات الضمانات تم التعاقد عليها للوفاء بالالتزامات بموجب المعاهدة.

وفي ذلك السياق، تشيد نيجيريا بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين الذي عقده الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر لتعزيز التمسك بالمعايير الدولية للأمان والأمن النوويين. ويعتقد وفد بلدي بأنه، مع أن من الصحيح أنه لا توجد أي دولة بمنحى من الحوادث النووية، فإن الرأي القائل إن من الأفضل متابعة القواعد الدولية والمبادئ التوجيهية للأمان والأمن النوويين في إطار الوكالة

إن المسؤولين عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يبررون من غير قصد تخصيص موارد هائلة لإنتاج الأسلحة. ويتوقع وفد بلدي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً لإعادة توجيه تلك الموارد إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وتلك الموارد، إذا ما وجهت على النحو السليم، يمكن أن تعزز مكاسب الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها خدمة نقدمها للبشرية. ويجب التشديد على أن المستفيدين من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير ملتزمين بأي مدونة معروفة لقواعد السلوك. فهم يرون أن أهم شيء هو جني الأرباح العائدة من تلك المعاملات، أو الفوضى الناجمة من تلك المعاملات باعتبارها منتجا نهائياً. ولذلك تدعو نيجيريا إلى بذل جهد متضافر لتخليص العالم من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الذخائر، التي لا يحقق أي منها في نهاية المطاف أي منفعة تذكر للبشرية.

وفي ذلك الصدد، يشيد وفد بلدي بدعم الدول الأعضاء لتمكين نيجيريا من تولي رئاسة اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي بشأن برنامج العمل في عام ٢٠١٢. وبصفتي الرئيس المعين، سأستأشور بشكل واسع لمعالجة شواغل جميع الوفود. ووفد بلدي على استعداد لإقامة علاقات عمل يسودها الوئام مع جميع الدول الأعضاء صوب إحراز نتائج فعالة في المؤتمر. وتغتنم نيجيريا هذه الفرصة لتناشد دعم الدول الأعضاء قبل المؤتمر الاستعراضي وخلالها.

ويصادف عام ٢٠١٢ وقتاً ننتظر فيه عقد الدورة الختامية للجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ويحدونا الأمل في أن نشهد إحراز نتائج لتحقيق أهداف الدورات الثلاث الماضية للجنة التحضيرية ونتائج الدورة المقبلة التي تعقد في شباط/فبراير، فضلاً عن الهدف النهائي، أي إبرام صك دولي ملزم قانوناً لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وتشيد نيجيريا

القومية. كما ننوه بالملامح البارزة المبشرة لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع "تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف"، المعقود في ٢٧ تموز/يوليه (انظر A/65/PV.113). ونعتقد أن اتخاذ نهج أكثر قوة وانفتاحاً نحو التصدي لتحديات نزع السلاح سيوطد الشفافية، بدلاً من تقليصها.

وتنوه نيجيريا ببدء نفاذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ونناشد جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على البروتوكولات ذات الصلة للمعاهدة أن تفعل ذلك بدون المزيد من التأخير. ونرى أن ذلك سيضمن فعالية المعاهدة.

ويلاحظ وفد بلدي استمرار الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تحول بسهولة إلى السوق غير المشروعة. ونشيد بالأعمال التي أنجزت حتى الآن لضمان فعالية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وعلى وجه الخصوص ننوه بالنتائج المبشرة للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. ونرى أنه ينبغي السعي بقوة للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وتعرب نيجيريا عن قلقها حيال النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها. كما نشيد بجهود نيوزيلندا بوصفها رئيس اجتماع الخبراء الحكوميين المعقود في أيار/مايو، باعتباره ممارسة قوية في إيضاح بعض العناصر الرئيسية لبرنامج العمل وفي إبراز مسألة الأسلحة الصغيرة بوصفها أكثر الأسلحة التقليدية التي يساء استخدامها بسهولة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكتمل قائمة المتكلمين اليوم.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة لإصدار إعلان موجز.

السيدة أوكاييالا (إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت مني البعثتان الدائمتان لجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة أن أعلن أن جميع الوفود مدعوة إلى إحاطة إعلامية تعقد في قاعة المؤتمرات هذه، في الفترة من الساعة ١٣/٣٠ إلى الساعة ١٤/٣٠، بشأن مؤتمر قمة الأمن النووي الذي يعقد في سيول في عام ٢٠١٢. وستقدم وجبة غداء خفيفة الساعة ١٣/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

بالجهود الدؤوبة للسفير روبرتو غارسا موريتان، رئيس اللجنة التحضيرية لاتفاقية تجارة الأسلحة، على مقدراته ومهارته في تنسيق جميع اتجاهات الرأي التي أعربت عنها الدول الأعضاء وغيرها. ويؤكد وفد بلدي، وفي الواقع منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأسرها، على استعدادنا لدعم تلك العملية.

إن نيجيريا ملتزمة التزاما صارما بمبدأ تنظيم تجارة الأسلحة وترى أن الوقت حان لعقد معاهدة لتجارة الأسلحة تبدي الإدراك الواجب لسوء الاستعمال المتأصل في التجارة غير المنظمة بالأسلحة التقليدية، التي تنقل الأسلحة عن قصد إلى جهات من غير الدول. كما نود أن نشهد عقد معاهدة عالمية ومتوازنة وعادلة يمكن أن تدخل حيز النفاذ بأقل عدد من الموقعين عليها. وتناشد نيجيريا جميع الوفود إبداء المرونة اللازمة والإرادة السياسية خلال المفاوضات في هذه الدورة. ونؤكد لرئيس اللجنة الأولى ولكامل أسرتها على استعدادنا للمشاركة والانخراط البناء مع الجميع.